E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/65
12 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، أعده السيد يوزو يوكوتا، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٤/٨٥

(A) GE.95-10077

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
مقدمة		١ - ١٦	٣
	ألف- الولاية	١ - ٤	٣
	باء- الخلفية التاريخية	٥ - ١٦	٤
أولا-	أنشطة المقرر الخاص	١٧ - ٩٤	٦
	ألف- مقدمة	١٧	٦
	باء- زيارة ميانمار	١٨ - ٩٣	٦
	جيم- زيارة مخيمات في تايلند	٩٤	١٩
ثانيا-	الادعاءات	٩٥ - ١٤٤	٢٠
	ألف- الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي	٩٥ - ١٠٣	٢٠
	باء- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان	١٠٤- ١١٣	٢٢
	جيم- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	١١٤- ١١٧	٢٦
	دال- حرية التنقل	١١٨- ١٢٠	٢٧
	هاء- حرية التعبير	١٢١- ١٢٣	٢٧
	واو- حقوق العمل	١٢٤- ١٢٧	٢٨
	زاي- حقوق الطفل	١٢٨- ١٢٩	٢٩
	حاء- معاملة السكان المسلمين في ولاية راكين	١٣٠- ١٣٥	٢٩
	طاء- المؤتمر الوطني	١٣٦- ١٤١	٣٠
	ياء- تحرك نحو المصالحة مع حركات التمرد	١٤٢- ١٤٤	٣١
ثالثا-	الاستنتاجات والتوصيات	١٤٥- ١٥٥	٣٢
	المرفقات		
الأول-	رد حكومة ميانمار على ادعاءات الإعدام بدون محاكمة أثناء تواجد الضحايا في الحجز، والتي أثارها المقرر الخاص أثناء مقابلته مع العقيد كياو وين المسؤول بدائرة استخبارات خدمات الدفاع يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤		٣٦
الثاني-	الجماعات الوطنية المسلحة التي عادت إلى الحظيرة القانونية		٤٠
الثالث-	جدول يبين تفاصيل الأشخاص الذين اتخذت ضدهم إجراءات لاتصالهم بمتمردي حزب الوحدة الوطنية كايان (KNU)، والذين أفرجت عنهم سلطات ميانمار خلال عام ١٩٩٤		٤١

مقدمـــة

ألف - الولاية

١- يرد وصف ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار في كل من تقارير المقرر الخاص السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة (A/47/651 وA/48/578 وA/49/594) وإلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1993/37 وE/CN.4/1994/57). وبموجب الولاية التي حددها أصلا قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٥٨ ومددت مؤخرا بقرار اللجنة ١٩٩٤/٨٥ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ١٩٩٤/٢٦٩ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤) طُلب إلى المقرر الخاص إقامة ومواصلة الاتصالات المباشرة مع حكومة وشعب ميانمار، بمن فيهم الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وأسرهم ومحاموهم لبحث حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتتبع أي تقدم يحرز من أجل نقل السلطة إلى حكومة مدنية، وصياغة دستور جديد، ورفع القيود عن الحريات الشخصية، وإعادة حقوق الإنسان إلى أصحابها في ميانمار. وحثت اللجنة، في قرارها ١٩٩٤/٨٥، حكومة ميانمار على أن تتعاون تعاونا كاملا ودون تحفظ مع اللجنة والمقرر الخاص وأن تضمن، لهذه الغاية، للمقرر الخاص حرية الاتصال فعلا بأي شخص في ميانمار يرى من المناسب الاجتماع به في أدائه لولايته، بمن فيهم داو أونغ سان سوكي؛ ورجت اللجنة من المقرر الخاص تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين.

٢- تشمل القضايا الجوهرية التي ذكرتها اللجنة في قرارها ١٩٩٤/٨٥ الشواغل التالية: إن العملية الانتخابية التي بدأت في ميانمار بإجراء الانتخابات العامة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ لم تصل إلى خاتمتها، وأن الحكومة لم تنفذ بعد الضمانات التي قدمتها باتخاذ جميع التدابير اللازمة في سبيل إقامة الديمقراطية في ضوء هذه الانتخابات؛ وأن العديد من الزعماء السياسيين، ولا سيما الممثلون المنتخبون، لا يزالون محرومين من الحرية، وأن داو أونغ سان سوكي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، لا تزال تخضع للإقامة الجبرية، وأن انتهاكات خطيرة لمختلف الحقوق الأساسية ما زالت ترتكب منها ممارسة السخرة لتوفير الحمالين للجيش وعمليات ترحيل السكان بالقوة؛ واستمرار المشاكل الناجمة في البلدان المجاورة عن هجرة اللاجئين من ميانمار.

٣- ولاحظت اللجنة أيضا أن حكومة ميانمار انضمت إلى اتفاقات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، ووقعت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين المتواجدين في بنغلاديش إلى الوطن بمحض إرادتهم، واستقبلت المقرر الخاص لدى زيارته ميانمار، وتقيدت بوقف إطلاق النار، وأجرت مفاوضات مع عدد من فئات الأقليات.

٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قدم المقرر الخاص تقريرا مؤقتا إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة (A/49/594 وA/49/594/Add.1). والتقرير الحالي الشامل مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان لتنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين.

باء - الخلفية التاريخية

٥- في عام ١٩٤٨، نال اتحاد ميانمار (الذي كان يسمى بورما يومئذ) استقلاله من الحكم الاستعماري البريطاني. ومن ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢ حكم البلد نظام ديمقراطي برلماني استنادا إلى دستور ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ الذي ينص على نظام اتحادي للحكومة مع الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكانت الولايات في ظل الاتحاد تعتبر متمتعة بالحكم الذاتي وكان للأقليات العرقية بموجب المادة ٢٠١ من دستور عام ١٩٤٧ الحق في الانفصال عن الاتحاد ولكن، بموجب المادة ٢٠٢، لم يكن ممكنا ممارسة هذا الحق إلا بعد انقضاء ١٠ سنوات من تاريخ العمل بالدستور. وفي آذار/مارس ١٩٤٨ بدأ الحزب الشيوعي البورمي تمردا مسلحا ضد حكومة بورما في ذلك الوقت. ومن ١٩٤٨ إلى ١٩٦١ انضمت جماعات أقليات عرقية شتى إلى التمرد المسلح.

٦- وفي آذار/مارس ١٩٦٢ استولى الفريق ني وين على السلطة بانقلاب. وأنشأ نظاما يقوم على الحزب الواحد (حزب برنامج بورما الاشتراكي) في ظل السيطرة العسكرية وشرع في برنامج عرف باسم "طريق بورما إلى الاشتراكية". وفي عام ١٩٧٤ وضع دستور جديد كرس حكم الحزب الواحد.

٧- ومع اقتراب عام ١٩٨٨ جرت مظاهرات في كافة أرجاء البلاد كرد فعل على كبت كافة الحريات المدنية والسياسية منذ الإطاحة بالحكومة الدستورية عام ١٩٦٢ وعلى الفشل الاقتصادي الناجم عن سياسة "طريق بورما إلى الاشتراكية".

٨- ومن آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٨٨، تظاهر الطلاب والعمال والرهبان مطالبين بالحرية والديمقراطية إلا أن الجيش لجأ إلى تدابير قاسية لسحق المظاهرات. واعتقل مئات المدنيين وأصيب كثيرون بإصابات خطيرة أو لقوا حتفهم من جراء سوء المعاملة أثناء احتجازهم. وأعدم كثيرون بصورة سريعة أو تعسفية. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨، فرضت الحكومة حظرا على كافة التجمعات العامة.

٩- وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٨، استقال الفريق ني وين من زعامة الحزب ووعد بتنفيذ إصلاح اقتصادي وتنظيم استفتاء لإنهاء حكم الحزب الواحد وإقامة نظام متعدد الأحزاب. ومع ذلك، استمرت المظاهرات وهاجم الجيش وشرطة مكافحة الشغب المتظاهرين. وأفادت الأنباء عن مقتل نحو ٣٠٠٠ شخص خلال شهر آب/أغسطس وحده. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، استولى العسكريون على السلطة وشكل مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام برئاسة رئيس الأركان الفريق أول ساو ماونغ. وتم حل الجمعية الوطنية (بييثو هلوتاد) ومجلس الدولة وغيرهما من الهيئات الحكومية. ووعد مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام بإجراء انتخابات حرة، إلا أن داو أونغ سان سوكي، ابنة الفريق أو أونغ سان (بطل الاستقلال الوطني الذي اغتيل عام ١٩٤٧) والأمينة العامة للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية منعت من الاشتراك في الحملة الانتخابية بحجة أن لها اتصالات غير مشروعة مع منظمات المتمردين. وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩، اعتقلت قوات الحكومة داو أونغ سان سوكي وأبقتها قيد الإقامة الجبرية منذ ذلك الحين. وفي عام ١٩٩١ منحت جائزة نوبل للسلام. واعتقل أيضا كثيرون آخرون بمن فيهم معظم كبار زعماء المعارضة.

١٠- وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠، عقدت انتخابات عامة حصل فيها حزب المعارضة الرئيسي على ٨١ في المائة من المقاعد (٣٩٢ مقعدا من أصل ٤٨٥) وعلى ٦٠ في المائة من الأصوات. إلا أن مجلس إعادة القانون

والنظام أجل إعلان نتائج الانتخابات ليتيح للجنة الانتخابات التي شكلها أن تفحص بيانات مصروفات سائر الممثلين المنتخبين.

١١- وبدءا من أوائل عام ١٩٩٢، أفادت الأنباء بحدوث نزوح جماعي لمسلمي ميانمار من ولاية راكين إلى بنغلاديش، وبالتماس ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥٠ منهم اللجوء خوفا من الاضطهاد. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وقعت حكومتا ميانمار وبنغلاديش اتفاقا يقضي بعودة اللاجئين الطوعية والآمنة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ كان قد عاد إلى ميانمار نحو ٠٠٠ ٤٠ لاجئ بموجب هذا الترتيب.

١٢- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وقع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومة ميانمار مذكرة تفاهم في محاولة لكفالة عودة الأشخاص الذين تركوا البلاد إلى وطنهم طوعا وبأمان. وكانت مذكرة التفاهم هذه مشابهة لتلك التي وقعتها مفوضية الأمم المتحدة وحكومة بنغلاديش في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣. وعبرت الحكومتان عن رضاهما عن الاتفاق وعن مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد بلغ عدد الذين عادوا إلى ميانمار بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ونهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ما مجموعه ٠٠٠ ٧٥ لاجئ. وينتظر أن يعود ٠٠٠ ٤٥ آخرون قبل نهاية عام ١٩٩٤.

١٣- وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢، أصبح الفريق شن شوي رئيسا لمجلس إعادة القانون والنظام بعد استقالة الفريق أول ساو ماونغ من منصبه لأسباب صحية. ومنذ هذا التغيير في القيادة، أعلن عن عدد من السياسات الجديدة. وتم تنفيذها بما فيها إطلاق سراح العديد من الزعماء السياسيين المحتجزين (بمن فيهم رئيس الوزراء السابق أو نو، مع استثناء داو أونغ سان سوكي)، وعقد مؤتمر وطني لوضع المبادئ والخطوط العريضة لدستور جديد؛ والتصريح لأسرة داو أونغ سان سوكي بزيارتها، وفتح الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ورفع منع التجول وإلغاء الأحكام العرفية ومنع المحاكم العسكرية من النظر في قضايا المدنيين.

١٤- وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عقد المؤتمر الوطني بحضور ٧٠٢ مندوبا في ثماني فئات هي: (أ) ممثلو الأحزاب السياسية بما فيها العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية (٤٩)؛ (ب) ممثلون انتخبوا في انتخابات عام ١٩٩٠ (١٠٧)؛ (ج) ممثلو المجموعات العرقية الوطنية (٢١٥)؛ (د) ممثلو الفلاحين (٩٣)؛ (هـ) ممثلو العمال (٤٨)؛ (و) ممثلو المثقفين والتكنوقراط (٤١)؛ (ز) ممثلو موظفي الخدمة العامة (٩٢)؛ (ح) شخصيات مدعوة أخرى. وتأجل انعقاد المؤتمر الوطني عدة مرات لأسباب يجهلها المراقبون الخارجيون.

١٥- وقال رئيس المؤتمر الوطني وكبير القضاة أو أونغ تو، عند تأجيل عقد المؤتمر الوطني يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ إنه تم التوصل إلى اتفاق على المبادئ لصياغة فصول الدستور الخاصة بالدولة، وهيكل الدولة ورئيس الدولة. واستنادا إلى هذه المبادئ سيحكم البلاد رئيس تنفيذي ونائبي رئيس تنتخبهم هيئات انتخابية رئاسية تتألف من كل أعضاء مجلسي البرلمان. وعاد المؤتمر الوطني إلى الاجتماع في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وكانت المواضيع المدرجة على جدول أعماله كما يلي: التقسيمات التي تتمتع بالإدارة الذاتية ومناطق الإدارة الذاتية، والهيئة التشريعية، والسلطة التنفيذية وهيئة القضاء.

١٦- وفي تموز/يوليه ١٩٩٤ دخلت داو أوسان سوكي عامها السادس في الإقامة الجبرية. وكان قد سمح لها في أوائل العام وللمرة الأولى بالاجتماع إلى أشخاص من غير أفراد أسرتها المباشرين. فقد اجتمع إليها عضو كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية وليام ريشاردسون مرتين خلال زيارته إلى ميانمار في الفترة من

١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير. وحضر الاجتماعين الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، وممثل عن سفارة الولايات المتحدة ومراسل من "النيويورك تايمز". وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حضرت داو أونغ سان سوكي اجتماعا آخر مع رئيس مجلس إعادة القانون والنظام الفريق أول تان شوي ومع الأمين الأول الفريق خين نيونت في بيت من بيوت الضيافة التابعة للحكومة. وكان الاجتماع ثمرة وساطة قام بها الدكتور ريواتا دهاما، وهو راهب بوذي من بورما يعيش في المملكة المتحدة. فخلال زيارتين قام بهما إلى ميانمار في عام ١٩٩٤، اجتمع الدكتور دهاما مع داو أونغ سان سوكي التي يعرفها منذ سنوات عديدة وكذلك مع أعضاء مجلس إعادة القانون والنظام. وعقد اجتماع ثان بين ممثلي مجلس إعادة القانون والنظام، الفريق خين نيونت، والمستشار القانوني للقوات المسلحة، العميد ثان أو، ومفتش عام القوات المسلحة، العميد تين آي، وداو أونغ سان سوكي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في بيت من بيوت الضيافة التابعة للحكومة.

أولا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - مقدمـــة

١٧- في تنفيذه لولايته، تابع المقرر الخاص التماس المعلومات من كافة المصادر ذات الصلة. وقد تلقى خلال السنة الماضية وبانتظام معلومات على شكل رسائل وتقارير من مختلف الأفراد والمنظمات غير الحكومية وكذلك من حكومة ميانمار. وفي عام ١٩٩٤، زار المقرر الخاص ميانمار وأجرى مقابلات مع بعض كبار المسؤولين الحكوميين وكذلك مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأجهزتها بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة وممثلي مختلف المنظمات غير الحكومية وممثلين عن شعب ميانمار داخل البلاد وخارجها وزار أماكن تتصل بولايته.

باء - زيارة ميانمار

١٨- في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة ميانمار طلب فيها أن يسمح له بزيارة البلد من ٧ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأن يتشرف بمقابلة كبار المسؤولين الحكوميين وعقد اجتماعات في ظروف تكفل السرية التامة مع القادة السياسيين، بمن فيهم من هم محتجزون أو خاضعون لقيود وخاصة مع داو أونغ سان سوكي. وطلب المقرر الخاص أيضا أن تتاح له إمكانيات الوصول الكامل والحر إلى كافة الأفراد وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي يراها ضرورية لتنفيذ ولايته أو إلى من يبدي رغبة في الاجتماع به. وطلب المقرر الخاص أيضا السماح له بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز الأخرى وأن يتاح له الاتصال بالمحتجزين دون وجود رقيب. وطلب أيضا أن تتاح له فرص الوصول الكامل إلى مناطق أخرى في البلاد، وخاصة الجزء الشرقي، ليلتقي بالعائدين على انفراد ودون قيود. وأجابت الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بأن المقرر الخاص سيكون موضع ترحيب في ميانمار.

١٩- قام المقرر الخاص بزيارة ميانمار في الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأجرى قبل قيامه بالزيارة اتصالات متعددة مع المندوب الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومع وزير الخارجية اللذين أبديا تعاونا كاملا ويسّرا تحقيق الزيارة. وتم خلال الزيارة تلبية كافة طلبات المقرر الخاص المتعلقة بعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين. وبالمثل كانت زيارة ولايات مون، وماندلاي ومنغوي ميسرة بفضل اجتماعات التزويد بالمعلومات الملائمة واجتماعات وزيارات في المناطق المعنية. وعموما، تمتع

المقرر الخاص بحرية نسبية في الحركة وفي الاتصال بالأشخاص العاديين وغيرهم من الأشخاص ذوي الأهمية مع استثناءات بارزة سيشار إليها فيما بعد. وحصل دون إبطاء على سائر الوثائق التي طلبها قبل زيارته وخلالها وبعدها. ولذلك يود المقرر الخاص أن يسجل تقديره العميق لحكومة ميانمار على تعاونها وعلى تيسيرها زيارته للبلاد واستجابتها لطلباته للحصول على معلومات أو توضيحات.

٢٠- وفي يانغون، اجتمع المقرر الخاص مع ممثلي الحكومة التالية أسماؤهم: الفريق خين نيونت، الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام؛ وأو أوهن غياو، وزير الخارجية، والعقيد كيا وين، نائب مدير استخبارات قوى الدفاع؛ والعميد ميو ثانت، وزير الإعلام؛ وأو ثاتون، المدعي العام؛ وأو أونغ تو، رئيس قضاة المحكمة العليا. وفي ماولاميين بولاية مون، اجتمع المقرر الخاص مع نائب قائد قيادة المنطقة الشرقية والجنوبية، العقيد ميا نيين، واجتمع في مندلاي بولاية مندلاي مع قائد قيادة المنطقة الوسطى، اللواء كياو ثان. واجتمع في باكوخو بولاية منغوي، مع قائد قيادة المنطقة الشمالية الغربية، اللواء هلا مينت سوي.

٢١- وقام المقرر الخاص خلال إقامته بزيارة المؤسسات والمرافق الحكومية التالية: المكاتب الإدارية لوزارة الشؤون الداخلية؛ وسجن كل من أنسين ومندلاي، ومبنى المؤتمر الوطني، وحرم جامعة يانغون، وجامعة داغون في بلدة داغون الجديدة.

٢٢- وزار المقرر الخاص أيضا ممثلي المنظمات والمؤسسات الوطنية التالية واجتمع معهم: رابطة ميانمار لرعاية الأمومة والطفولة ورابطة الاتحاد للتضامن والتنمية، وجمعية الصليب الأحمر لميانمار وقسم القانون في جامعة يانغون.

٢٣- في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمع المقرر الخاص مع ممثلين عن الأحزاب السياسية التالية المشاركة في المؤتمر الوطني الذي يقوم بصياغة الدستور الجديد لاتحاد ميانمار: العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعصبة كايين للاتحاد، وحزب الوحدة الوطنية.

٢٤- وترد مختلف المعلومات ووجهات النظر التي حصل عليها المقرر الخاص خلال زياراته واجتماعاته تحت عناوين المواضيع المختلفة أدناه، إلا أن المقرر الخاص يوجه الانتباه هنا إلى الجوانب البارزة في الزيارات والاجتماعات المشار إليها أعلاه.

١- اجتماع مع الأمين الأول

٢٥- استقبل الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، الفريق خين نيونت، المقرر الخاص صباح يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في وزارة الدفاع. وناقشا التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبادلا الرأي في حوار صريح ومفتوح ومطول حول القضايا المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في ميانمار.

٢٦- وقال الفريق خين نيونت في موضوع التنظيم السياسي العام للدولة إن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام استلم السلطة عام ١٩٨٨ ليواجه الفوضى التي كانت سائدة في البلاد خلال الاضطرابات ولإعادة تثبيت الأمن للشعب والحفاظ على استقرار بلد يتألف من ١٣٥ مجموعة عرقية. وقال الفريق خين نيونت إن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، سعيا منه لتحقيق الوحدة في ميانمار يشرف الآن على عملية

المصالحة الوطنية التي تجري فيها إعادة عدد من مجموعات المتمردين إلى الإطار الشرعي للحوار. وإن المؤتمر الوطني منهمك في عملية ينتظر أن تفضي إلى وضع دستور جديد متين للبلاد. وأكد الفريق خين نيونت للمقرر الخاص أنه ما أن يوضع الدستور ويعتمد إلا وتجرى انتخابات وتتسلم السلطة حكومة مدنية. وفيما يخص الإطار الزمني لنقل السلطة إلى حكومة مدنية، قال الفريق خين نيونت إن الوقت لم يحن بعد لتحديد موعد تشكيل حكومة مدنية جديدة في ظل الدستور الجديد. إلا أنه أوضح أن الحكومة تنوي استكمال عملية المؤتمر الوطني في أقرب وقت ممكن لأن إدارتها تكلف نصف مليون كيات في اليوم. وقال إنه لا بد قبل إنجاز هذه الأهداف من تحقق الشرطين الأساسيين التاليين: (أ) الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ و(ب) ضمان "الاتحاد" كدولة متعددة الأعراق لتجنب كارثة تفتت الدولة. وشدد كثيرا على أنه ليس لدى التاتماداو (الجيش) أي نية في البقاء في السلطة السياسية إلى الأبد.

٢٧- واستعرض الفريق خين نيونت عددا من المبادرات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لتوجيه عملية المصالحة الوطنية وإعادة القانون والنظام منذ استلامها السلطة عام ١٩٨٨، بهدف تحسين حياة الشعب والإسهام في "بناء الشعور القومي"، أي الشعور العام بالانتماء إلى بلد محبوب وبناء الأمة وحمايتها. وذكر الفريق خين نيونت في هذا الصدد عددا من المشاريع المختلفة التي بدأتها الحكومة ومنها، على سبيل المثال، بناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية. وقال إن هذه المشاريع نفذت في مختلف أنحاء البلاد بغية تنمية سائر الأقاليم وتخفيف الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الريفية والحضرية. وبالتحديد يجري حاليا تحسين نظام المواصلات في البلاد وتعمل الحكومة أيضا على تحسين الإنتاج الزراعي من خلال بناء عدة سدود في البلاد. وفيما يتعلق بمشاريع التنمية هذه قال الفريق خين نيونت إن القصص التي تروى عن السخرة هي افتراءات كاذبة وإنها من اختراع من لا يريدون تنمية ميانمار أو هي من صنع مجموعات المتمردين. وقال إن الناس في ميانمار يدينون بالديانة البوذية ويسهمون طوعا في المشاريع التنموية إيمانا منهم بأنهم سيكونون أول من يقطف ثمارها في الدنيا والآخرة. وقال إن الجيش أيضا يساهم في هذه الأشغال وكذلك السجناء الذين يحصلون على تخفيض لأحكامهم بالمقابل.

٢٨- وفي موضوع حقوق الإنسان عموما، ذكر الفريق خين نيونت أن عدد سكان ميانمار يبلغ ٤٣ مليون نسمة ليس بينهم سوى بضع مئات ينتقدون حالة حقوق الإنسان في البلاد ويكتبون وينشرون معلومات كاذبة.

٢٩- وفيما يتعلق بأسباب احتجاز داو أونغ سان سوكي، قال الفريق خين نيونت إنها ابنة بطل قومي وإنها لم تعد إلى البلاد إلا عام ١٩٨٨، بعد غياب طويل، بغرض رؤية أمها المريضة. ولأنها غابت طويلا عن البلاد لم يكن بوسعها أن تفهم الوضع السياسي والاجتماعي، أي الفوضى التي سادت البلاد عام ١٩٨٨ بتحريض من الشيوعيين وهكذا بدأت تشارك في الشؤون السياسية دون أن تدرك أن "الشيوعيين" كانوا يستغلونها. وبالتالي، فإنها قبلت زعامة الحركة التي كانت قد أصبحت غير قادرة على السيطرة على الاضطرابات. وفيما يتعلق بالأسئلة المحددة التي طرحها المقرر الخاص وطلبه زيارتها، قال الفريق خين نيونت إن الوقت غير ملائم للزيارة. فالحكومة تجتمع وتعقد محادثات معها حاليا ولا تريد أي تدخل في هذا الحوار الذي يجري "بطريقة جيدة" ويقوم على "تفاهم متبادل". وقال إنه يأمل أن يتفهم المقرر الخاص الظروف الداعية إلى هذا القرار والمخاوف الأمنية والسياسية والإدارية التي ينطوي عليها. وحين سئل ما إذا كانت الحكومة تنوي إطلاق سراحها في ٠٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ وفق القانون، قال الفريق خين نيونت إن الوقت ما زال مبكرا لقول أي شيء والأمر يتطلب قرارا من مجلس الوزراء وكذلك على مستوى مجلس الدولة

لإعادة القانون والنظام. وأكد الأمين الأول للمقرر الخاص أن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام ينوي مواصلة الحوار مع داو أونغ سان سوكي في المستقبل.

٣٠- وفيما يتعلق بمكان الاجتماعات بين زعماء سياسيين والمقرر الخاص والتي يجري الترتيب لعقدها في بيت الضيافة الحكومي رغم أن المقرر الخاص طلب الاجتماع بهم من غير رقيب في مكتبه في مجمع الأمم المتحدة في يانغون، قال الأمين الأول إن السياسيين أحرار تماما في ممارسة أعمالهم والسفر بحرية في أنحاء البلاد بترخيص من الحكومة. إلا أنه لا يجوز، مع ذلك، أن يسمح لهم بالإخلال بالهدوء والطمأنينة أو بإحداث الشغب. ومجلس الدولة لإعادة القانون والنظام مضطر كحكومة إلى أخذ عدة مخاوف بعين الاعتبار، وهي مخاوف اقتصادية وسياسية وأمنية. وفي هذا السياق، برّر القبض على خمسة من المعارضين الناشطين بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأضاف أنه لا بد لفهم حالة حقوق الإنسان في البلاد من النظر إلى الحالة ضمن الإطار الكلي للأمور كما بينه هو؛ فالناس ليسوا مقموعين بشدة.

٣١- وفيما يتصل بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قال الأمين الأول إن مذكرة تفاهم مع اللجنة هي قيد الدرس الجدي حاليا وإنه من المتوقع التوصل إلى قرار إيجابي في الوقت المناسب.

٣٢- وأنهى الفريق خين نيونت الاجتماع بقوله إن الحكومة تسعى إلى تنمية البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإن هناك مشاكل ولكنها ستذلّل. ولن تسمح الحكومة بتدمير البلاد أو تفتيتها، وستتخذ الإجراءات اللازمة وفق القانون ضد أي نشاط يهدف إلى تقسيم البلاد أو تدميرها.

٢- اجتماع مع وزير الخارجية

٣٣- استقبل وزير الخارجية، أو أوهن غياو، المقرر الخاص في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وجرى خلال الاجتماع مناقشة مختلف القضايا المتصلة بولاية المقرر الخاص.

٣٤- واستعرض وزير الخارجية تعاون حكومة ميانمار مع الأمم المتحدة. والمقرر الخاص الذي تم تسهيل مهمته وتلبية طلباته رغم اعتراض الحكومة على قرار لجنة حقوق الإنسان. وقال الوزير بشان طلب المقرر الخاص الاجتماع إلى داو أونغ سان سوكي، إنه ليس بوسع حكومة ميانمار أن تستجيب لكل الطلبات التي تتقدم بها مختلف الشخصيات لمقابلة داو أونغ سان سوكي، وإن هي فعلت لتحول الأمر إلى "سيرك". وشرح الوزير العملية الطويلة التي اتبعها عضو الكونغرس الأمريكي ويليام ريشاردسون والراهب البوذي الدكتور ريواتا من أجل رؤيتها وأضاف أن داو أونغ سان سوكي لها هي أيضا كفرد الحق في رفض مقابلة الناس.

٣٥- ورفض الوزير ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان من ناحية العتالة القسرية وأعمال السخرة، قائلا إنها مختلقة برمتها. وقال إن السكان المحليين، بدافع من إيمانهم البوذي، يتعاونون طوعا في تنفيذ مختلف المشاريع التنموية في البلاد. بل إن هؤلاء المواطنين لا يطلبون أي مال لأنهم يعتبرون ذلك إهانة.

٣٦- وقال فيما يخص المؤتمر الوطني وصياغة الدستور إنه لا بد من إيلاء الأولوية للمصالحة الوطنية ولإقامة علاقات السلام بين كافة الأعراق الوطنية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء في البلاد وحماية الاتحاد. وحين سأل المقرر الخاص عما إذا كان قد جرى توزيع نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

باللغة البورمية على كل مندوب في المؤتمر الوطني بصدد المداولات الجارية بشأن وضع دستور للمستقبل، قال الوزير إنه يستحيل توزيعه على ٧٠٠ مندوب وهنالك نسخة انكليزية متاحة في مكتبة المؤتمر.

٣- اجتماع مع نائب مدير استخبارات قوى الدفاع

٣٧- اجتمع المقرر الخاص مع العقيد كياو وين، نائب مدير استخبارات قوى الدفاع بعد ظهر يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وجرى خلال الاجتماع بحث مختلف القضايا المتصلة بولاية المقرر الخاص.

٣٨- وذكر العقيد كياو وين للمقرر الخاص أن الهدف الرئيسي للحكومة الحالية هو تحقيق الديمقراطية في البلاد مضيفا أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون استقرار في البلاد. لهذا تنصب الأولوية على المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية.

٣٩- وفيما يخص الاستقرار السياسي أعلم العقيد كياو وين المقرر الخاص أنه ما زال هنالك ثلاث مجموعات "متمردة" لا تشارك في أعمال المؤتمر الوطني هي اتحاد كارين الوطني، وفئة منشقة في مون، وحزب اتحاد كارين الوطني.

٤٠- وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، زود العقيد كياو وين المقرر الخاص بتفاصيل عن التقدم المنجز في هذا المجال وكذلك عن مشاريع التنمية العديدة التي يجري تنفيذها في البلاد. وأضاف قائلا إنه ما لم يتوفر لشعب ميانمار الغذاء والكساء والمسكن فلن تكون هنالك حقوق إنسان في البلاد.

٤١- وفيما يخص الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان من ناحية العتالة القسرية والسخرة، قال العقيد كياو وين إن هذه الاتهامات تتصل بشكل رئيسي بالأماكن التي تحارب فيها المجموعات المتمردة جيش ميانمار. وينشر المتمردون هذه المعلومات الكاذبة لتشويه صورة الحكومة.

٤- اجتماع مع وزير الإعلام

٤٢- اجتمع المقرر الخاص بعد ظهر ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مع العميد ميو ثانت، وزير الإعلام، بحضور أعضاء اللجنة الإعلامية التي يرأسها. وتركز الحديث على عملية تطبيق الديمقراطية وخصوصا على المؤتمر الوطني. وعرض الوزير أولا بدايات العملية، وتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، والوفود إلى المؤتمر الوطني، وإنجازات كل اجتماع بالتحديد من اجتماعات المؤتمر الوطني منذ بدايته يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حتى التطورات الأخيرة.

٤٣- وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه المقرر الخاص في العام الماضي بتوزيع نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغة البورمية على كل مندوب في المؤتمر الوطني بصدد المداولات الجارية بشأن دستور جديد، قبل الوزير اقتراح المقرر الخاص واستلم نسخة معتمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغة الانكليزية مع ترجمة غير رسمية له إلى اللغة البورمية. ولم يوزع الإعلان على المندوبين في المؤتمر الوطني حسب الاتفاق. وأبلغ الوزير المقرر الخاص أن ثمة نسخة باللغة الانكليزية فقط في مكتبة المؤتمر.

٤٤- وقدم الوزير معلومات أساسية إضافية عن الأمور التالية: (أ) توافر الصحف والمجلات الدولية في يانغون؛ (ب) استعداد البلاد للاحتفال بعام ١٩٩٦ كسنة السياحة (عام "زوروا ميانمار")؛ (ج) تشكيل الحكومة، وهو لم يتغير منذ السنة الماضية؛ (د) تكاليف السلع الأساسية وتوافرها؛ (هـ) عدد الزعماء السياسيين الذين ما زالوا قيد الاحتجاز أو في السجون.

٥- اجتماع مع النائب العام وآخر مع رئيس القضاة

٤٥- في صباح ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمع المقرر الخاص مع النائب العام أو ثا تون بعد أن كان قد اجتمع في وقت سابق من الصباح مع رئيس القضاة أونغ تو. وتناول الحديث مع رئيس القضاة محاكمات الزعماء السياسيين التي جرت مؤخرا، والمؤتمر الوطني (الذي يرأسه رئيس القضاة)، وبعض قضايا الإصلاح التشريعي (ورئيس القضاة ليس مسؤولا عنها ولكن لديه معرفة ما بها بوصفه عضوا في لجنة تنقيح القوانين التي شكلتها الحكومة).

٤٦- ودار الحديث مع النائب العام أو ثا تون حول سن القوانين، كإصلاح التشريعات الحالية في ميانمار، وهو مجال يضطلع النائب العام فيه بمسؤوليته بحكم منصبه الحكومي وبصفته رئيسا للجنة تنقيح القوانين.

٤٧- وردا على أسئلة المقرر الخاص حول التعاون بين حكومة ميانمار واللجنة الدولية للصليب الأحمر، قال النائب العام إن سلطات ميانمار ما زالت تتفحص مشروع مذكرة التفاهم لترى ما إذا كانت تمس سيادة البلاد أو تتوافق مع القوانين الوطنية. وأبلغ النائب العام المقرر الخاص أيضا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بمساعدة السلطات في عملها في مجال التوعية بالقانون الإنساني الدولي في صفوف القوات المسلحة. ولهذه الغاية، عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورة تمهيدية لمدة ثلاثة أيام في نيسان/أبريل ١٩٩٣ حضرها ٢٧ من كبار ضباط قوى دفاع ميانمار. كما عقدت دورة كاملة لقادة العمليات التكتيكية لمدة خمسة أيام في يانغون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وحضر هذه الدورة ٣٠ ضابطا. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عقدت حلقة دراسية عملية لمدربي قوات دفاع ميانمار دامت ستة أيام.

٦- اجتماعات مع زعماء أحزاب سياسية

٤٨- في صباح ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمع المقرر الخاص مع ممثلين عن ثلاثة أحزاب سياسية مشاركة في المؤتمر الوطني وهي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وحزب الوحدة الوطنية وعصبة كايين للاتحاد. وكما جرى في السنة الماضية، وعلى الرغم من أن المقرر الخاص طلب بشدة الاجتماع معهم دون رقيب في مكتبه في مجمع الأمم المتحدة في يانغون، فإن الترتيبات اتخذت لعقد الاجتماع في بيت من بيوت الضيافة الحكومية في ٣٦ شارع إينا. لم يكن مكان وجو الاجتماعات بالطبع مشجعا على تبادل الآراء بحرية وسهولة، فضلا عن أن أحد مندوبي الأحزاب أبلغ المقرر الخاص أنهم أخطروا بالاجتماع مع المقرر الخاص قبل ثلاث ساعات فقط من الاجتماع.

٤٩- واجتمع المقرر الخاص أولا مع اثنين من ممثلي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية هما رئيس العصبة أو أونغ شوي وعضو اللجنة التنفيذية المركزية، أو ثان تون، اللذين ذكرا أن المؤتمر الوطني قد أقر حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ثلاثة من عناوين الفصول التي يبلغ عددها ٦١ فصلا في الدستور الجديد

المعتزم إصداره. وقال مندوبا العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية للمقرر الخاص إن معظم اقتراحاتهما في المؤتمر الوطني رفضت باستثناء أجزاء صغيرة جدا. وحسب ما سارت عليه الأمور، ففي كل مرة ينشب خلاف يستوجب حلا من خلال المناقشة كان موقف العصبة دائما موضع تجاهل. وقالا إنهما يطالبان بأن يدرج في الدستور بند بأحكام حقوق الإنسان ويأملان أن تقبل الحكومة هذا الاقتراح.

٥٠- وأبلغ ممثلا العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية المقرر الخاص أيضا أنه لا يسمح للمندوبين في المؤتمر الوطني نشر أية وثائق أو رسائل إخبارية أو توزيعها. ولهم، خلال الجلسات، أن يقوموا بتلاوة بيانات بعد موافقة رئيس المجموعة عليها. وإذا أراد أعضاء العصبة تنظيم اجتماعات في أنحاء البلاد بغرض الالتقاء بالسكان المحليين، توجب عليهم الحصول على إذن بذلك من الحكومة. وغالبا ما يمنح الإذن ولكن ليس في كل مكان. فمثلا أراد زعماء العصبة أن يجتمعوا إلى السكان المحليين في ولاية راخين ليشرحوا ما يقومون به من عمل في المؤتمر الوطني، إلا أن الحكومة لم ترخص لهم بعقد الاجتماع. وعلى كل حال، لا يجوز أن يتجاوز عدد الحضور في الاجتماعات ٥٠ شخصا. وذكر رئيس العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية أيضا ان الحكومة طلبت منه قبل ثلاث سنوات أن لا يسافر خارج يانغون دون إذن من المجلس المحلي. وقال مندوبا العصبة إن حالة حرية الحركة، وحرية التعبير والتنظيم هي أفضل بقليل مما كانت عليه في السنوات السابقة إلا أن الانتهاكات الخطيرة لهذه الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان ما زالت منتشرة في البلاد.

٥١- وأقر مندوبا العصبة أن ميانمار تطور بنيتها الأساسية وأن مدنا كيانغون وماندلاي تتزايد نموا. ولكن التنمية لا تصيب الجميع، فالأغنياء يزدادون غنى بينما تشتد معاناة الفقراء. وعبرا عن قلقهما إزاء مشكلة نقل مجموعات من السكان من مواطنهم وإعادة توطينهم في مدن تبنى حديثا، بغية توفير مساحات جديدة للبناء. واختتما حديثهما عن الاقتصاد بقولهما إن اقتصاد ميانمار سينمو أما الناس فستعاني كثيرا لذلك فإنهما يطلبان من الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية غير الحكومية أن تساعد سكان ميانمار وخاصة الأطفال والنساء منهم لأنهم الفئة الأكثر احتياجا.

٥٢- وأبلغ مندوبا العصبة المقرر الخاص أنهما علما من خلال وسائل الإعلام بالاجتماعات التي عقدت بين مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام وداو أونغ سان سوكي. وعبرا عن أملهما في أن يؤدي ذلك إلى نتيجة في القريب وأعربا عن مخاوفهما أن لا تستطيع بسبب عزلتها أن تجري مفاوضات مناسبة مع المجلس لفترة طويلة.

٥٣- واجتمع المقرر الخاص مع اثنين من ممثلي حزب الوحدة الوطنية وهما أو شيت هلاي، عضو اللجنة التنفيذية المركزية وأو تينلات، عضو الأمانة. وكان حزب الوحدة الوطنية شكل من حزب البرنامج الاشتراكي لبورما. وقال المندوبان إنهما يشعران أن أعمال المؤتمر الوطني تتقدم وأن المبادئ الرئيسية للدستور قد وضعت. ويقوم المؤتمر حاليا بصياغة المواد استنادا إلى المبادئ. ولا يوجد وقت محدد للانتهاء من صياغة الدستور. ولحزب الوحدة الوطنية ثمانية مندوبين في المؤتمر الوطني (خمسة عن الحزب وثلاثة من بين الممثلين المنتخبين)، وقد تقدم المندوبون بعدة اقتراحات في كل مرحلة من المراحل خلال الدورات. إلا أنهم لم يناقشوا القضايا الأساسية بعد. فحزب الوحدة الوطنية يفضل، مثلا، النظام البرلماني لأن شعب ميانمار خبره من أيام الحكم البريطاني، إلا أن أغلبية المندوبين في المؤتمر الوطني اتفقت على نظام رئاسي. واحترم مندوبو حزب الوحدة الوطنية قرار الأغلبية. وقيل أيضا للمقرر الخاص إن الدستور القادم سيضم أحكاما خاصة بحقوق الإنسان.

٥٤- وأبلغ مندوبا حزب الوحدة الوطنية أن الحزب سمح له بإصدار كتيب شهري لإعلام القراء عن أنشطته وعن المؤتمر الوطني وانتهاكات حقوق الإنسان إضافة إلى نشرات في التثقيف السياسي. وبوسع الحزب أن يوزع هذه المنشورات على أعضائه ولكن ليس داخل المؤتمر الوطني. وله أيضا أن ينظم اجتماعات في البلاد باستثناء بعض المناطق لأسباب أمنية.

٥٥- وقال مندوبا حزب الوحدة الوطنية إنهما يأملان أن تؤدي الاجتماعات بين داو أونغ سان سوكي ومجلس الدولة لإعادة القانون والنظام إلى نتائج ملموسة، إلا أنهما لا يتخذان موقفا من هذه العملية ويعتقدان أن داو أونغ سان سوكي لم تكن تعرف البلاد معرفة جيدة حين عادت عام ١٩٨٨ بعد غياب عدة سنوات عن ميانمار. وأضافا أنه عندما شاركت داو أونغ سان سوكي في الظروف السياسية السائدة كان تحليلها للوضع منحازا إذ لم تكن لديها معلومات صحيحة وكان يحركها الآخرون. وقالا إنهما يأملان أن يتوصل وفد مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام الذي سيجتمع معها إلى إقناعها بتغيير رأيها.

٥٦- وأبلغ مندوبا حزب الوحدة الوطنية المقرر الخاص أن الحالة الاقتصادية تتحسن، خاصة في القطاع الزراعي حيث يزداد الإنتاج ويتحقق تقدم كبير، خصوصا في المناطق الجافة. وقالا إنهما يأملان في حصول تقدم مشابه في قطاعي الصناعة والتجارة حيث ما زال هنالك الكثير مما يجب عمله.

٥٧- واختتم مندوبا حزب الوحدة الوطنية الاجتماع بقولهما إن بعض أعضاء حزبهما كان في الحكومة ويعرف صعوبة حكم البلاد، خاصة بعد أحداث عام ١٩٨٨.

٥٨- واجتمع المقرر الخاص مع اثنين من ممثلي عصبة كايين للاتحاد هما الرئيس أو ماه والأمين المشارك أو ماهن تان ماونغ. وقال الممثلان إن المجموعة التي شكلها بود كايين وسفاو كايين هي المجموعة الكارينية الوحيدة التي يعترف بها مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. وقالا إنها شكلت عام ١٩٨٨ ويحضر خمسة مندوبين عنها بحرية الاجتماعات التي تعقد في إطار المؤتمر الوطني. ويبلغ عدد أعضاء العصبة نحو ٥٠ ألفا. وذكر ممثلا العصبة أن المؤتمر الوطني لا يعمل بالسرعة التي يتمنيانها إلا أن هذا أفضل من العجلة لأن هذه الفرصة هي فرصة فريدة لتحقيق التفاهم بين مختلف المجموعات التي تتألف منها البلاد.

٥٩- وأبلغ ممثلا العصبة المقرر الخاص أن معظم سكان كارين في ميانمار فلاحون فقراء يعيشون في القرى، وغالبيتهم من البوذيين (٨٥ في المائة) وبعضهم من المسيحيين (١٥ في المائة). ولا تعرف العصبة شيئا عن المتمردين الذين يعيشون على الحدود بين ولاية كارين وتايلند ولا علاقة لها معهم.

٦٠- وفيما يخص الحالة الاقتصادية، أبلغا المقرر الخاص أن السوق انتقلت من نظام اشتراكي تحدد فيه الدولة الأسعار إلى نظام السوق الحر. لذلك ترتفع الأسعار ويشكو الناس. وعبرا عن أملهما أن تقترن المنافسة الحرة بنوع من القيود التنظيمية وأن تهبط الأسعار. وفيما عدا ذلك فإنهما يتفقان على أن الحكومة تعمل كل ما في وسعها لتحسين الحالة بتنفيذ مشاريع تنموية من كافة الأنواع.

٧- زيارة سجن ماندلاي

٦١- زار المقرر الخاص بعد ظهر ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ "السجن المركزي" الذي بني حديثا في ماندلاي. وأخذ إلى البرج الأوسط للسجن الذي استطاع أن يطل منه على أراض زرعت حديثا بالخضروات والزهور، وعلى معبد السجن وعيادته وعلى الزنزانات.

٦٢- ولم يسمح للمقرر الخاص أن يقابل أيا من السجناء أو أن يرى أيا من الزنزانات. إذ إن سلطات السجن قالت عند الزيارة إنها لا تستطيع الاستجابة لرغبة المقرر الخاص في رؤية المحتجزين والزنزانات لأن هذا يتطلب ترخيصا من السلطات العليا.

٦٣- وأبلغ مدير السجن المقرر الخاص أن في السجن ٧١٥ ٤ سجينا منهم ٨٦٦ ٣ من الذكور و٨٤٩ من الإناث. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للسجن ٠٠٠ ٣ شخص.

٦٤- وتتباين الأحكام بين المؤبد والسجن ليوم واحد. وهناك واحد وستون سجينا (بينهم ثلاث نساء) يقضون أحكاما بالسجن لمدة ٢٠ سنة. وفي السجن ٩ سجناء (بينهم امرأة) حكم عليهم بالإعدام وخففت أحكامهم إلى السجن مدى الحياة بموجب أمر حكومي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٦٥- وأبلغ مدير السجن المقرر الخاص أن في كل زنزانة مساحتها نحو ثمانية أمتار مربعة سجين او اثنان. وإن لكل زنزانة فتحة عالية في أحد جدرانها وهي مزودة بحصير من الخيزران وبالماء الصالح للشرب. ويزود كل سجين بالطعام ثلاث مرات في اليوم وتتاح له فرصة الحصول على المعلومات من الكتب. ويساهم السجناء في أعمال متعددة منها الأشغال الخاصة بتجديد خندق المياه المحيط بقصر ماندلاي.

٦٦- ولأسر السجناء الحق في زيارتهم مرتين في الشهر إضافة إلى الأذون الخاصة التي تمنح لمحاميهم. وتوفر للسجناء أيضا المساعدة الطبية في عيادة السجن التي تحوي ٥٠ سريرا وتضم ٣ أطباء و١٥ ممرضة يعملون بدوام كامل.

٦٧- وأبلغ مدير السجن المقرر الخاص أنه تم وضع إجراءات لتقديم الشكاوى في السجن. إذ يقوم أحد الحراس مرة في الأسبوع بزيارة مختلف الزنزانات ليسجل شكاوى نزلائها. ومعظم الشكاوى لا أساس لها وهي تتعلق بالعلاقات بين السجناء.

٨- زيارة سجن أنسين

٦٨- زار المقرر الخاص سجن أنسين عصر ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأخبره مسؤول السجن بوجود ٦٩٦ ٤ سجينا منهم ٨٦٨ امرأة، علما بأن السجن يستوعب ٠٠٠ ٥ شخص. ولم يكن أي سجين ينتظر الموت لأن كل أحكام الإعدام كانت قد خُفّفت بأمر صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٦٩- ونُظمت للمقرر الخاص جولة واسعة في الحدائق المحيطة بالسجن حيث زُرعت الخضروات والأزهار مؤخرا. كما اطّلع على مبنى المستشفى والقلعة والمطبخ الذي كان يضم قدورا من الأغذية الطازجة. وكانت المرافق قد طُليت مؤخرا.

٧٠- ولم يسمح للمقرر الخاص بمقابلة كل المحتجزين الذين طلب الالتقاء بهم. وكان هؤلاء السجناء قد احتجزوا بموجب المادة ٥(هـ) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ ("يسبب أو ينوي نشر أخبار خاطئة وهو يعلم أصلا أنها غير صحيحة")، وبموجب المادة ٥ من قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣ (حيازة معلومات رسمية سرية أو التحكم فيها) أو بموجب المادة ١/١٧ من قانون التجمعات غير المشروعة لعام ١٩٠٨ (الانضمام إلى منظمة غير مشروعة أو الاتصال بها). وينتمي عدد من هؤلاء السجناء لأحزاب سياسية، وفي هذا الصدد أعرب المقرر الخاص عن رغبته في الالتقاء بصفة خاصة بخمسة من أعضاء المعارضة الناشطين في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذين اعتُقلوا ما بين شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بمن فيهم كين زاو وين الذي اعتُقل في تموز/يوليه ١٩٩٤.

٧١- وقدم المقرر الخاص طلبات شفوية متكررة من أول أيام إقامته في ميانمار للالتقاء بالمعتقلين الذين يود مقابلتهم وطلب الاتصال بهم وبمعتقلين آخرين في سجن أنسين بحرية فرُخص له بمقابلة ثلاثة قادة سياسيين فقط، وكان قد التقى باثنين منهم في زيارته الأخيرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقابل المقرر الخاص السيد يو تين أو، الذي شغل مناصب عسكرية مرموقة فكان قائدا للجيش ثم وزيرا للدفاع، والدكتور أونغ كين سينت، وهو عضو في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية انتُخب عام ١٩٩٠ ومندوب في المؤتمر الوطني، كما التقى بطالب ناشط هو مين كو نانغ. ونُظمت كل المقابلات بحضور مسؤول السجن وعدد من حراس السجن الذين سجلوا هذه المقابلات كما حضرها عدد من المصورين.

٧٢- ورحب السيد يو تين أو بالمقرر الخاص وعبر له عن سروره للالتقاء به من جديد. وكان بصحة جيدة وبدا أنه يتحدث بحرية ودون خوف، وأخبر المقرر الخاص أن زملاءه كانوا مشغولين بطلاء وتنظيف مرافق السجن خلال الأيام الثلاثة التي سبقت وصوله.

٧٣- ونظم اللقاء أمام مكان حبسه الانفرادي وهو كوخ عبارة عن منزل منفصل من طابق واحد بمدخل مع زاوية للنوم ومرحاض ومطبخ إلى الخلف. ومنذ البداية أعلن السيد يو تين أو أنه "معتقل سياسي" بالرغم من ادعاء السلطات أنه "مجرم عادي". وذكر أنه خضع لخمسة أشهر من الإقامة الجبرية قبل إحالته إلى المحكمة العسكرية بتهم متعددة. وقال إنه اتهم بما يلي على وجه التحديد: (أ) إثارة السكان كافة تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ (ب) التراسل مع برلمانيين في الجماعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؛ (ج) الاجتماع بموظفين عسكريين وغيرهم في شكل جماعات. وقال إن شهودا حكوميين أدلوا بشهادتهم أثناء محاكمته ولكنه حرم من حق استجوابهم. وبعد الاستماع إلى الشهود حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وهو يعتقد أن الحكم كان متحيزا. فقد سبق أن أمضى ثلاث سنوات في السجن أصلا كما أنه قد أمضى في الواقع سنة أخرى. وبدلا من أن يطلق سراحه فإن محكمة عسكرية ثانية حكمت عليه بسبع سنوات إضافية من الحبس استنادا إلى نفس التهم تماما. واحتج "بالأمر المقضي به" غير أن القاضي لم يفهم ما قاله على ما يبدو واعتبره مذنبا من جديد وحكم عليه بفترة حبس ثانية (أكثر صرامة) تلي المدة الأولى مباشرة. وصرح يو تين أو قائلا: "إنني أحب الجيش ولكنني أحب الناس أكثر". وقال إنه بعد انتخابات عام ١٩٩٠ تم اعتقال العديد من الناس لفترات طويلة دون محاكمة "كمجرمين عاديين"، وسعى لإطلاق سراحهم وتعويضهم مما قاده إلى هذا المصير. وذكر يو تين أو أنه يُعامل معاملة جيدة (كان يبدو في صحة بدنية وعقلية طيبة). وقال إن الطبيب يعني به جيدا بالرغم من مشكلة نقص الأدوية. كما ذكر أن زوجته تزوره مرة كل أسبوعين وأن باستطاعته الحصول على كل الكتب الدينية وصحيفة New Light of Myanmar، ولكنه لا يحصل على أي معلومات أخرى كما لا يتمتع بأي شكل آخر من الترفيه.

٧٤- وبعد لقاء المقرر مع يو تين أو، تمت مرافقته إلى مبنى آخر متاخم للمنزل الذي يقيم فيه يو تين أو ويضم عددا من الزنزانات الفارغة ومن بينها زنزانة يشغلها الدكتور أونغ كين سينت.

٧٥- ولم يسمح للمقرر الخاص بدخول الزنزانة التي يشغلها الدكتور أونغ كين سينت ولكنه استطاع أن يتحدث إليه من خلال قضبان باب الزنزانة المغلق. وحضر مسؤول السجن وعدد من الحراس لتسجيل المقابلة كما حضره مصورون. وكانت المقابلة قصيرة للغاية وبدا السجين متوترا ولكن بصحة جيدة.

٧٦- وعلى عكس ما حدث في العام الماضي، تحدث الدكتور أونغ كين سينت إلى المقرر الخاص باللغتين البورمية والانكليزية. وقد تلقى الدكتور أونغ كين سينت تدريبه الطبي في انكلترا. وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما بعد محاكمته في محكمة خاصة، أي محكمة غير عادية. وقد اختار أن لا يستعين بمحام لأنه كان يريد أن يدافع عن نفسه بنفسه. وبعد إدانته في ١٩٩٣ ذكر للمقرر الخاص خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أنه ينوي استئناف الحكم عن طريق القنوات الاعتيادية. وفي آخر زيارة قام بها المقرر الخاص أخبره الدكتور أونغ كين سينت أنه لم يستأنف الحكم ولكنه لم يقدم أي سبب محدد لتغيير رأيه. كما أخبر المقرر الخاص بأنه يلقى معاملة جيدة في السجن بل وتم تركيب ضرس جديد له خلال الأسبوع الأول من إقامته هناك. وأخيرا كرر أنه يود من كل قلبه أن يخدم في حكومة ديمقراطية.

٧٧- وبعد اللقاء مع الدكتور أونغ كين سينت، تمت مرافقة المقرر الخاص إلى مبنى آخر يضم عددا من الزنزانات يشغل إحداها طالب شاب ناشط سياسيا هو مين كو نينغ. ولم يسمح للمقرر الخاص بدخول الزنزانة التي يشغلها مين كو نينغ، ولكنه استطاع أن يتحدث إليه من خلال قضبان باب الزنزانة الموصد. وحضر اللقاء مسؤول السجن وعدد من الحرس الذين سجلوها بالإضافة إلى مصورين. وكانت المقابلة قصيرة للغاية وبدا السجين متوترا وضعيفا ولكنه كان بصحة جيدة. وأخبر السجين المقرر الخاص أنه نُقل خصيصا إلى هذه الزنزانة لأغراض هذه المقابلة. وعندما سأله المقرر الخاص عن احتياجاته أجاب مين كو نينغ أنه يشعر بالملل إذ ليس لديه ما يفعله وأنه يود قراءة الكتب الدينية.

٧٨- وبعد اللقاءات التي أجراها المقرر الخاص مع القادة السياسيين في السجن، عاد إلى قاعة الاستقبال حيث طلب بعض التوضيحات فيما يتعلق بتسجيل المعتقلين الثلاثة الذين التقى بهم. وقدم مسؤول السجن كل المعلومات المطلوبة بما في ذلك سبب سجنهم وتاريخه... إلخ. والتمس المقرر الخاص من مسؤول السجن أن يسمح للسيد مين كو نينغ بقراءة الكتب الدينية في زنزانته، ووعده مسؤول السجن باتخاذ الترتيبات اللازمة لهذه الغاية.

٩- زيارة ولاية مون

٧٩- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قام المقرر الخاص بزيارة إلى موقع بناء مشروع السكة الحديدية في قطاع يي - داواي في ولاية مون، نظمتها حكومة ميانمار ونائب قائد القيادة الجنوبية الشرقية، العقيد ميا نيين. ووصل المقرر الخاص، بصحبة المدير العام للسكك الحديدية يو آي لوين والمدير التنفيذي في

ميانمار، يو تونغ لوين، إلى قرية كالاوتغي في بلدية أيي والتقى بالأشخاص العاملين في البناء. وبدأ العمل في قطاع يي - داواي من السكة الحديدية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وستنشأ على امتداد هذا القطاع من السكة الحديدية المكون من ١٠٠,٠٨ أميال، أربع محطات و٦٦ جسرا.

٨٠- وأخبرت السلطات المحلية المقرر الخاص أن ما يزيد على ٠٠٠ ٥٥ شخص من المدن والقرى المحيطة بالسكة الحديدية قد تطوعوا للمشاركة في بناء المشروع. وقد أمرت السلطات المحلية رؤساء عمال مختلف القرى بتوفير عدد من العمال وتوزيع المهام عليهم. وفي بداية عملية البناء استخدم القرويون في قطع الأشجار وإزالة الشجيرات لشق طريق للسكة الحديدية. وعندما اقترب العمل في شق هذا الطريق من النهاية بدأ القرويون بحفر الخنادق وإزالة التراب منها ثم تكويمه لتكوين أرصفة للسكة الحديدية.

٨١- وقد تم توزيع العمل على العمال بالقطعة وليس باليوم على أن تُنجز كل قطعة عمل خلال فترة زمنية محددة. أما ساعات العمل فهي من الثامنة إلى الحادية عشرة صباحا ومن الواحدة إلى الرابعة بعد الظهر. ويُطلب من كل أسرة عادة أن تسهم بعامل واحد لأداء مهمة واحدة. ويقتضي إنجاز كل مهمة عادة ما بين أسبوع واحد وأسبوعين. وأخبرت السلطات المقرر الخاص أن كل عامل يتقاضى ثلاثين كياتاً عن قطعة من متر مكعب واحد أي ما يساوي يوم عمل لشخص واحد أو اثنين. وتدفع الحكومة الأجور إلى القرية بأكملها بعد الانتهاء من تقديم مساهمتها. ولا يُزوَّد العمال بالغذاء بل عليهم أن يحضروا وجبتهم الغذائية أو أن يدفعوا مبلغ كياتين للوجبة الواحدة. كما سنحت للمقرر الخاص فرصة زيارة مستوصف أنشئ قرب موقع البناء لمساعدة العمال الذين يعانون من أمراض بسيطة ويلتمسون استراحة من العمل. وعندما يكون المرض الذي يعاني منه العامل خطيرا تعفي السلطات العامل المريض من واجبه وتبعثه إلى مستشفى ملائم.

١٠- زيارة ولايتي مندلاي ومنغوي

٨٢- في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ التقى المقرر الخاص بقائد القيادة المركزية في مندلاي، اللواء كياو تان، وزار موقع بناء الخندق المائي المحيط بقصر مندلاي الذي يقوم جنود تاتماداو (جيش ميانمار) والمدنيون والسجناء من سجن مندلاي المركزي بحفره بالجرافات.

٨٣- وشارك نحو ٢٠٠ سجين غير مكبلين في عملية بناء الخندق هذه بتكويم الصخور ونقلها. وبدا أنهم يتمتعون بصحة جيدة. وأحاطت السلطات المحلية المقرر الخاص علما بشروط عملهم. فبشكل عام يعمل السجناء والجنود على حد سواء ثمانية ساعات في اليوم بشكل طوعي. وبعد إنجاز جزء محدد من العمل يوزع الأجر على السجناء الذين شاركوا في العمل. ويوزع عليهم الغذاء مجانا ومن حقهم أن يحصلوا على ثلاث وجبات يوميا. وأثناء زيارة المقرر الخاص كانت أسرة محبة للخير، توزع وجبات الغداء، التي بدت مناسبة للغاية، على كل السجناء والجنود الذين يعملون في موقع بناء الخندق.

٨٤- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ توجه المقرر الخاص إلى ولاية مينغوي لزيارة قطاع السكك الحديدية في باكوكو ميانغ ميوزو، وهو قطاع من خط باكوكو غانغاو - كالاي. وأبرز وزير السكك الحديدية السيد يو وين ساين، وقائد القيادة الشمالية الغربية، اللواء هلا مينت سوي، الفوائد التي ستعود على المناطق المحيطة بخط السكة الحديدية. وعزا الوزير إنجاز هذا القطاع من السكة الحديدية إلى "إرادة الحكومة ودعمها وإلى نبل ووعي السكان المحليين الذين تطوعوا بعملهم من أجل مستقبل منطقتهم". وقد بدأ

الاستطلاع الميداني لبناء قطاع باكوكو ميانغ ميوزو من السكة الحديدية في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبعد الانتهاء من تحضير القاعدة الأرضية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ نصبت السكك اعتبارا من ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٤. وانتهى بناء القطاع بأكمله الذي يبلغ طوله ٣٤,٦٢ ميلا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٨٥- وتسنى للمقرر الخاص، أثناء جولته، التحدث إلى بعض الأشخاص بين الحشود الواسعة التي تجمعت حول محطات السكة الحديدية التي توقف فيها القطار. ويبدو أن السكان المحليين كانوا متمتعين بحفل الافتتاح وسعداء بالاستفادة من هذه الخدمة الجديدة.

١١- زيارة جمعية الصليب الأحمر وجمعية رعاية الأم والطفل في ميانمار

٨٦- في صباح ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ التقى المقرر الخاص بممثلي جمعية رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار في مقرها وأعطي فكرة عامة عن آخر الأنشطة التي قامت بها هذه الجمعية. وفيما يتعلق بمشكلة مرض الإيدز أبلغ رئيس الجمعية الدكتور تين تين مون المقرر الخاص أن الجمعية تنفذ حاليا برنامجا للتوعية يستهدف الأمهات بشكل خاص من أجل إطلاعهن على طريقة حماية أنفسهن وأطفالهن من الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري. وتحقيقا لهذه الغاية يجري تنظيم دورات تدريبية للمتطوعين (الطلاب، الأطباء، الشباب) الذين سيتنقلون لاحقا في كل أنحاء البلد لإعلام السكان على مستوى القاعدة.

٨٧- ولما كانت الجمعية قلقة من ارتفاع معدل الوفيات وسوء التغذية والأمية بين الأطفال، فإنها تواصل تنظيم أنشطة وخدمات في هذه المجالات، بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والمنظمات غير الحكومية، من أجل الأمهات والشابات والأطفال في كل أنحاء البلد.

٨٨- وفي عصر ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، زار المقرر الخاص مكاتب جمعية الصليب الأحمر في ميانمار. ودار النقاش مباشرة حول مشكلة الإيدز. وردا على استفسار المقرر الخاص أوضح رئيس جمعية الصليب الأحمر في ميانمار أن ٥٠٠ ٧ شخص خضعوا لاختبار الكشف عن الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري في ميانمار وكان الاختبار إيجابيا في حالة ٠٠٠ ٤ منهم. وأما الأشخاص المصابين فعلا بمرض الإيدز فيبلغ عددهم نحو ٣٠٠ شخص أصيب معظمهم بالسل الرئوي ويقيمون حاليا في الحجر الصحي في مستشفى يانغون.

٨٩- ويشكل حقن المدخرات أول أسباب الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري، إذ إن مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن يمثلون ٧٠ في المائة من حالات الإيدز. ويرجع سبب الانتشار السريع والواسع النطاق للفيروس بين المستخدمين الجدد للمخدرات عن طريق الحقن إلى كثرة تبادل إبر الحقن وعدم تعقيمها بين استعمال وآخر. ويجري حقن المخدرات عن طريق مجموعة واسعة من المعدات التي يصنعها المدمنون بأنفسهم والتي كثيرا ما تكون سيئة ويتعذر تعقيمها. ويمثل النشاط الجنسي السبب الآخر لانتقال المرض.

٩٠- وفيما يتعلق بالمشكلة التي تخص بالتحديد نساء ميانمار العائدات من تايلند وتبين إصابتهن بفيروس العوز المناعي البشري، أبلغ المقرر الخاص أن جمعية الصليب الأحمر في ميانمار تعمل في تعاون وثيق مع

مجلس الكنائس في ميانمار ومع منظمة غير حكومية سويسرية هي "Association François Xavier Bagnoud" (جمعية فرانسوا اكزافييه بانيو) من أجل إعادة تأهيلهن. وتعيش الفتيات العائدات من تايلند معا ويجري إعادة تأهيلهن عن طريق تدريبهن على الطهي والخياطة وغيرها من المهارات في مرفق يعمل في إطار وزارة الرعاية الاجتماعية. وتبين من الاختبارات أن معظم العائدات مصابات بفيروس العوز المناعي البشري. ويرجع سبب ارتفاع نسبة الإصابة بالفيروس بين هؤلاء النساء، حسب التوضيحات، إلى أنهن أُعِدنَ إلى ميانمار بسبب الشك بإصابتهن بالفيروس.

٩١- وفيما يتعلق بموضوع اتفاقيات جنيف، تتعاون جمعية الصليب الأحمر في ميانمار مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ مشروع لنشر مُثُل ومبادئ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ونظمت ثلاث دورات مدة كل منها ثلاثة أيام وسبعة دورات من يوم واحد، في إطار هذا البرنامج في منطقة يانغون، كما نُظمت دورات لتدريب متطوعي الصليب الأحمر في ميانغميا وبرومي. ويفيد الصليب الأحمر في ميانمار بأن ٦٠ في المائة من البرنامج الذي شرع في تنفيذه بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٩٩٣، قد أُنجز حتى هذا التاريخ.

١٢- زيارة الجامعات

٩٢- قام المقرر الخاص، في صباح ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بزيارة قصيرة لحرم جامعة يانغون. وعلى عكس ما لاحظه خلال زيارته السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، كانت الجامعة مفتوحة وبدت الحياة فيها طبيعية وكان الطلاب يتجولون فيها بشكل طبيعي. والتقى المقرر الخاص خلال زيارته القصيرة بأساتذة من كلية القانون. وناقش أستاذ قانون العمل والقانون الدستوري، الأستاذ تين أونغ آي، وهو كذلك عضو في لجنة العمل في فريق الصياغة بالمؤتمر الوطني، مواضيع مرتبطة بالمؤتمر الوطني والجنسية وحقوق الإنسان. وعندما سأله المقرر الخاص عما إذا كان الدستور الجديد سيضم فصلا عن حقوق الإنسان، قال الأستاذ تين إنه بالرغم من أهمية حقوق الإنسان فإنه يرى أن من المستحسن ربطها بالواجبات.

٩٣- وفي صباح ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أجرى المقرر الخاص كذلك زيارة قصيرة إلى جامعة داغون التي افتتحت منشآتها مؤخرا في بلدية داغون. وهو مركز كبير يضم قاعات كبيرة للدراسة وللمحاضرات. وبدا جو الجامعة طبيعيا، وتسنى للمقرر الخاص أن يلتقي بطلاب شباب متحمسين أطلعوه على اهتماماتهم بمواضيع عديدة غير السياسة.

جيم - زيارة مخيمات في تايلند

٩٤- توجه المقرر الخاص، بعد زيارته لميانمار، إلى الحدود مع تايلند للالتقاء بأشخاص من ميانمار يعيشون في المخيمات على الجانب التايلندي من الحدود. وتمت زيارة تايلند في الفترة ما بين ١٦ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وكان المخيمان اللذين زارهما قريبين من مدينة ماي سوت التايلندية. ويُعتقد أن ٠٠٠ ٦٠ شخص تقريبا قد فروا من ميانمار ويعيشون في مخيمات مماثلة في منطقة الحدود. وقابل المقرر الخاص خلال زيارته ٣١ شخصا وصلوا مؤخرا من ميانمار معظمهم من ولاية كارين. وأعطى جميع الذين قابلهم المقرر الخاص معلومات حديثة عن الوضع في ميانمار ولا سيما في منطقة الحدود. وكان معظمهم في

وضع بدني ونفسي سيئ. وسترد المعلومات والآراء التي جمعها المقرر الخاص أثناء زياراته في الصفحات التالية وتحت العناوين ذات الصلة.

ثانيا - الادعاءات

ألف - الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

٩٥- لا يزال المقرر الخاص يتلقى بلاغات عديدة من مصادر غير حكومية تفيد إعدام المدنيين بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو إعداما تعسفيا على يد القوات العسكرية لميانمار وفي ظل ظروف متنوعة.

٩٦- وفي المناطق التي يقطنها أساسا سكان ليسوا من أصل بورمي وحيث وقعت عمليات تمرد، كانت الكثير من عمليات القتل المزعومة، إعدامات بإجراءات موجزة للمدنيين الذين اتـُهموا بالتمرد أو بالتواطؤ مع المتمردين. فخلال دورية كان يقوم بها أفراد من القيادة العسكرية الغربية لجيش ميانمار في شهر آذار/مارس ١٩٩٤ على نهر ناف (ولاية راكين) قابلوا بعض المسلمين الذين كانوا يصطادون السمك في زورق صغير. ويقال إن الجنود حاولوا ابتزاز المال من الصيادين ولما لم يحصلوا على شيء ربطوهم بحبال وجلبوهم إلى قرية بالو كالي في بلدية مونغداو. وتفيد التقارير بأن ثمانية من الصيادين قد خضعوا للتحقيق وتعرضوا للتعذيب لمدة خمسة أيام؛ واتهمهم الجنود بأنهم يقومون بعمليات سرية وليس بصيد السمك فقط. ويقال إن الصيادين أعدموا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

٩٧- كما تضمن كثير من التقارير الواردة من مصادر غير حكومية وصفا لحالات قام فيها جنود من جيش ميانمار بإطلاق نيران الأسلحة الخفيفة على المدنيين دون أي استفزاز واضح. وأفيد بأن تلك الحالات كثيرا ما تحدث في سياق المحاولات التي يقوم بها الجيش لاعتقال المدنيين واحتجازهم بغرض استخدامهم في أعمال العتالة القسرية وغيرها من الأشغال؛ ويفاد بأنه عندما يحاول القرويون النجاة من الاعتقال أو الفرار من أمام القوات المنقضة عليهم، كثيرا ما يطلق الجنود النيران عليهم. فقد جاء في التقارير مثلا، إن قوات جيش ميانمار التابعة للكتيبة رقم ٣٣ من الفرقة ٢٧ دخلت قرية كوان سين في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وعندما فر القرويين خوفا من أن يؤخذوا كعتالين، أطلق عليهم الجنود النار فأصيب أحد القرويين برصاصة ولقي نحبه في مساء نفس اليوم، في حين ألقى الجنود القبض على ثلاثة قرويين آخرين، وأعدموهم يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٩٨- وبالإضافة إلى التقارير التي استلمها المقرر الخاص والتي تفيد بوقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، أجرى مقابلات مع أشخاص أثناء زيارته لمخيمات اللاجئين في تايلند. وادعى هؤلاء الأشخاص أنهم شهدوا مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

٩٩- وتلقى المقرر الخاص شهادات تدعي أن الحكومة مسؤولة عن نمط من حالات الوفيات أثناء الاحتجاز. وفي الحالات التي أبلغ بها المقرر الخاص والتي حدثت فيها انتهاكات للحق في الحياة أثناء الاحتجاز، والتي رفعت بشأنها دعاوى، تمت الاحتجازات أساسا بناء على أوامر صادرة عن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، وعلى قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ وعلى الأخص مادته ٥(هـ) والمادة ١٧ من قانون التجمع غير المشروع لعام ١٩٠٨. وطلب المقرر الخاص، من الحكومة أثناء زيارته لميانمار، أن تزوده

بمعلومات عن مصير ٢٥ قائدا سياسيا وممثلا منتخبا وطالبا وراهبا يزعم أنهم توفوا في الحبس. وزودت حكومة ميانمار المقرر الخاص قبل مغادرته البلد بالردود على استفساراته التي ترد في المرفق الأول بهذا التقرير. وفيما يتعلق بالحالات الخمس والعشرين التي طرحها المقرر الخاص، يمكن تلخيص رد الحكومة كالآتي: أنكرت الحكومة الاعتقال في سبع حالات؛ وذكرت أنه قد أُطلق سراح أربعة أشخاص؛ في حين لا يزال ثلاثة أشخاص يمضون مدة حبسهم؛ وقيل إن عشرة أشخاص قد خضعوا للعلاج الطبي بعد إصابتهم بمرض، ولكنهم توفوا مع ذلك؛ كما قيل إن شخصا واحدا قد انتحر.

١٠٠- وورد وصف لحالات أخرى من الإعدامات بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في الفقرة ٩ من التقرير المؤقت للمقرر الخاص إلى الورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة (A/49/594، المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). وتضم هذه الحالات ادعاءات بوقوع تعذيب شديد أدى إلى وفاة الضحايا؛ وقتل المدنيين لرفضهم الانصياع لأوامر تاتمادو (جيش ميانمار) بالترحيل القسري أو تقديم السلع أو العمل دون مقابل أو بمقابل بسيط للغاية؛ وعمليات القتل "الثأري" التعسفي لأشخاص من القرى القريبة من مواقع عمليات الهجوم التي تنظمها القوات المتمردة ضد تاتمادو. ويقال إن العقاب الجماعي والتعسفي كثيرا ما يشمل إعدام المدنيين الموجودين في المنطقة بإجراءات موجزة.

١٠١- وردا على طلب المقرر الخاص الحصول على معلومات عن أية تحقيقات تكون الحكومة قد أجرتها بخصوص هذه الانتهاكات، ردت حكومة ميانمار في مذكرة شفوية مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كالآتي:

> "الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي حالات غير مباحة في اتحاد ميانمار، ولا يوجد في القانون حكم يجيزها".

١٠٢- ويدرك المقرر الخاص أن التقارير المتعلقة بالقتل التعسفي تميل إلى المبالغة أو التشويه أحيانا، وأن هناك حالات بينت المعاملة الجيدة التي يلقاها القرويون والمتمردون المعتقلون على يد جنود الجيش، وأن هناك ما يثبت أن الحكومة تحاول فرض الانضباط على الجنود الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأن عدد هذه الانتهاكات آخذ في التناقص على ما يبدو، وأن المتمردين يرتكبون بدورهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بين الحين والآخر. غير أن المقرر الخاص لا يستطيع أن ينفي، بالنظر إلى التقارير العديدة المفصلة التي تبدو موثوقة، أن جنود جيش ميانمار يرتكبون هذه الانتهاكات بشكل منهجي وعلى نطاق واسع ضد القرويين الأبرياء (ولا سيما الذين ينتمون إلى أقليات عرقية) وذلك في شكل حالات إعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي في إطار أعمال السخرة والاغتصاب والترحيل وانتزاع الملكية.

١٠٣- وفيما يتعلق بحالات محددة، يلفت المقرر الخاص الانتباه إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة وبإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (الفقرات ٢٢٧-٢٣٠ من الوثيقة E/CN.4/1995/61). وفي هذا الصدد، يدرك المقرر الخاص ان حكومة ميانمار قد ردت مؤخرا وبالتفصيل على الادعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي.

باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

١٠٤- على الرغم من إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين خلال العامين الماضيين من مراكز الاعتقال في ميانمار، فإن التقارير الواردة من مصادر مختلفة تفيد بأن عددا غير معروف من المدنيين لا يزالون يعتقلون بسبب انتقادهم مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام والتاتماداو (الجيش) والعملية الجارية في إطار المؤتمر الوطني لصياغة دستور جديد يرمي إلى تسهيل نقل السلطة إلى الحكومة المدنية. وتفيد التقارير بتوقيف أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يشتبه في كونهم متمردين (أو مؤيدين للتمرد) وهم معتقلون في سجون في مناطق ريفية ولا سيما في المناطق التي تضم نسبة عالية من السكان غير البورميين.

١٠٥- ولا تزال السيدة أونغ سان سوكي، الحائزة لجائزة نوبل للسلام، قيد الإقامة الجبرية المطولة دون محاكمة؛ وقد بلغت مدة احتجازها حتى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ خمس سنوات. ومن أجلها وردت إلى الأمم المتحدة في الأشهر القليلة الماضية آلاف من الالتماسات أرسلها برلمانيون ومنظمات غير حكومية وأفراد من جميع أنحاء العالم مطالبين بالإفراج عنها وإطلاق حريتها في ميانمار، بما في ذلك احترام جميع الحقوق المدنية والسياسية الواجبة لها بمقتضى القانون الدولي.

١٠٦- وفي رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، طلب المقرر الخاص من حكومة ميانمار أن تزوده بأسباب محددة، بما في ذلك الإشارة إلى سلطة قانونية محددة، تدعوها إلى مواصلة فرض الإقامة الجبرية على السيدة أونغ سان سوكي بعد تاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، وأن تبين الحكومة بالتحديد متى تنوي إطلاق سراحها.

١٠٧- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، زودت حكومة ميانمار المقرر الخاص بالمعلومات المفصلة التالية ردا على استفساراته:

"١- (أ) ... إنها [داو أونغ سان سو كي] واقعة تحت تأثير السياسيين أعداء الحكومة والانتهازيين والجماعات المتمردة ممن يسعون إلى الاستيلاء على السلطة السياسية لتحقيق مآربهم الذاتية، في الوقت الذي يوجد فيه فراغ سياسي ناجم عن رغبة الشعب الحقيقية في نبذ النظام الاقتصادي الاشتراكي وتوقه إلى استعادة النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية؛

"(ب) ولما فيه مصلحتها، ومصلحة البلد، تعين تحديد إقامتها لمنعها من ترويج قضية هذه العناصر السياسية البغيضة التي تسللت إليها ومارست نفوذها عليها رغبة في إثارة الفرقة في القوات المسلحة التي باتت المؤسسة المتماسكة الوحيدة الباقية في ميانمار، والتي تبذل قصاراها من أجل ضمان استقرار الأحوال المتولدة عن الفراغ السياسي؛

"(ج) ولأنها دأبت، رغم التحذيرات المتكررة من جانب السلطات، على الإدلاء بأحاديث تحريضية تحض فيها الجماهير على ارتكاب أعمال العنف وإيقاع الانقسام داخل القوات المسلحة، وبث الانقسام بين الجيش والشعب.

"٢- وثمة صلاحيات قانونية محددة استند إليها في تحديد إقامة داو أونغ سان سو كي هي قانون حماية الدولة من مخاطر العناصر الهدامة لعام ١٩٧٥. وبموجب هذا القانون، إذا توفرت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن مواطنا قام، أو يقوم، أو على وشك القيام بارتكاب أعمال تمثل انتهاكا

لسيادة وأمن الدولة، أو تعكير صفو السلم والسكينة العامين، جاز لمجلس الوزراء إصدار مرسوم، إذا اقتضى الأمر، يقيد به الحقوق الأساسية لهذا المواطن.

"٣- كذلك، توفر في إطار المادة ١٠(ب) والمادة ١٤ من هذا القانون أساس قانوني لتقييد تحركات داو أونغ سان سو كي بعد ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. فبموجب هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء إصدار مرسوم، حسب الاقتضاء، يقيد به الحقوق الأساسية لأي مواطن إذا توفرت لديه أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن هذا المواطن ارتكب، أو يرتكب، أو على وشك ارتكاب فعل ينتهك سيادة الدولة وأمنها ويعكر صفو السلم والسكينة عموما. وقد تشكلت هيئة مركزية لممارسة هذه الاختصاصات تضم وزير الداخلية رئيسا بالإضافة إلى وزيري الدفاع والخارجية عضوين.

"٤- وتتمتع هذه الهيئة المركزية، وهي تصدر مراسيم تقييد تحركات الأشخاص من أجل حماية الدولة من المخاطر، بالصلاحيات التالية:

(أ) اعتقال وحبس الشخص لفترة لا تزيد على ٦٠ يوما في المرة الواحدة، بإجمالي ١٨٠ يوما؛

(ب) تقييد تحركات الشخص لمدة تصل إلى عام واحد؛

"٥- فإن اقتضى الأمر إطالة فترة الاعتقال أو تقييد التحركات، جاز لمجلس الوزراء أن يأذن للهيئة المركزية باحتجاز أي شخص أو تقييد تحركاته لفترات لا تزيد عن عام واحد في المرة الواحدة، وبحد أقصى خمسة أعوام.

"٦- ووفقا للمادة ١٣ من القانون، تحصل الهيئة المركزية على إجازة مسبقة من مجلس الوزراء، إن اقتضى الأمر، لاستمرار تقييد تحركات الأشخاص الذين تتخذ حيالهم إجراءات لفترة أطول من الفترة المذكورة في المادة ١٠(ب).

"٧- ووفقا للمادة ١٤ من القانون، يجوز لمجلس الوزراء وهو يضطلع بصلاحية منح الموافقة المسبقة على استمرار الاحتجاز والاعتقال أو استمرار تقييد التحركات، أن يأذن بفترة لا تزيد عن عام واحد في المرة الواحدة، وبحد أقصى خمسة أعوام.

"٨- من هنا، يمكن للهيئة المركزية أن تقيد تحركات الشخص لمدة عام واحد اعتمادا على ولايتها المستمدة من المادة ١٠(ب) من القانون، كما تستطيع بموجب المادة ١٤ من القانون، وبموافقة مسبقة من مجلس الوزراء، مد فترة التقييد إلى خمسة أعوام.

"٩- وفي ضوء ما جاء أعلاه، توفرت الأسس القانونية لفرض الإقامة الجبرية على داو أونغ سان سو كي بعد ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، وذلك في المادة ١٠(ب) والمادة ١٤ من قانون حماية الدولة من مخاطر العناصر الهدامة لعام ١٩٧٥".

١٠٨- وطلب المقرر الخاص من حكومة ميانمار، في رسالته المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أن تزوده بمعلومات عن خين زاو وين، ويوخين ماونغ سوي (البالغ من العمر ٥٢ عاما، وهو عضو برلماني منتخب وأحد المنشقين البارزين وعضو اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطيين)؛ ويو سين هلا أو (سنه ٥٨ عاما، وهو صحفي وسياسي معارض)؛ والدكتور هتون ميات أيي (طبيب أسنان)؛ والسيدة سان سان تين (مترجمة) والسيدة سان سان نوي (كاتبة) وابنتها.

١٠٩- وزودت حكومة ميانمار المقرر الخاص بالمعلومات العامة التالية، في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ردا على استفساراته:

"لا يجوز في اتحاد ميانمار اعتقال شخص واحتجازه، ما لم يجر ذلك بموجب القانون. وثمة نص في المادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية مؤداه عدم جواز قيام ضابط الشرطة بوضع أي شخص تحت التحفظ لفترة تزيد على ٢٤ ساعة. فإن اقتضت الحاجة احتجاز متهم لفترة تزيد على ٢٤ ساعة، تلزم المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية صدور أمر خاص بذلك من أحد القضاة. ويكفل للمعتقل حق الدفاع وحق ندب محامي دفاع قانوني. وللمحتجز أو المعتقل أيضا حق التقدم بحرية إلى القاضي المعني طالبا الإفراج عنه بكفالة، وللمحكمة أن تجيبه إلى ذلك حسبما يكون عليه موضوع القضية.

١١٠- وفيما يلي الاتهامات المفصلة الموجهة ضد الأشخاص المذكورين في موجز الادعاءات التي استلمها المقرر الخاص من حكومة ميانمار في المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤:

الاسم	الاتهام

خين زاو وين	"(أ) بموجب المادة ١٧(أ) من قانون الجمعيات غير القانونية (١٩٠٨)، من حيث أنه اتصل بأفراد من الجماعات الإرهابية وقدم لهم المال. وحكم عليه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقا لأصول المحاكمات المتبعة في البلاد؛ "(ب) بموجب المادة ٥(هـ) من قانون أحكام الطوارئ، من حيث أنه رتب لتحرير وتوزيع كتابات تحريضية، وحكم عليه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بالسجن لمدة سبع سنوات وفقا لأصول المحاكمات المتبعة في البلاد؛ "(ج) بموجب المادة ٩(٢)/٢٤(١) من قانون تبادل العملات الأجنبية (١٩٤٧)، من حيث أنه حاول تهريب أحجار ثمينة وعملات أجنبية، وحكم عليه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقا لأصول المحاكمات المتبعة في البلاد. "... وبالإضافة إلى ذلك، أدانت محكمة يانغون للطعون (الضاحية الشمالية) الدكتور خين زاو وين بارتكاب تصرف غير قانوني في إطار المادة ٥(٢)/(٤) من قانون الأسرار الرسمية الحكومية (١٩٢٣)، من حيث أنه شرع في تهريب بيانات سرية تخص وزارة الطاقة في حكومة اتحاد ميانمار. ومن ثم، حكم عليه.
داو سان سان نوي	"... أدينت بارتكاب تصرفات غير قانونية وأفعال جنائية بموجب المادة ٥(هـ) من قانون أحكام الطوارئ، والمادة ١٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، من حيث أنها تعاونت مع الدكتور خين زاو وين في كتابة وتوزيع معلومات كاذبة يمكن أن تعرض امن الدولة للخطر. وعليه، حكمت المحكمة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بسجنها لمدة ٧ سنوات. "كذلك، حكمت المحكمة نفسها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على داو سان سان نوي بالسجن لمدة ثلاث سنوات بموجب المادة ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية (١٩٠٨)، لاتصالها ببعض أفراد الجماعات الإرهابية وتزويدهم بالمال.
يو خن ماونغ سوي	"... أدين بارتكاب تصرفات غير قانونية وأفعال جنائية بموجب المادة ٥(هـ) من قانون أحكام الطوارئ، والمادة ١٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، من حيث أنه تعاون مع الدكتور خين زاو وين في كتابة وتوزيع معلومات كاذبة يمكن أن تعرض أمن الدولة للخطر. وعليه، حكمت المحكمة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بسجنهم لمدة ٧ سنوات.
الدكتور هتون ميات إيي	"... لم يجر اعتقال الدكتور هتون ميات إيي. ونظرا لعلمه بتحركات الدكتور خين زاو وين وزملائه، جرى استجوابه ثم أطلق سراحه.
داو سان سان تين	"وعندما اتخذت الإجراءات القانونية ضد الدكتور خين زاو وين وصحبه، استثنيت منها السيدة داو سان سان تين.

١١١- وردت حكومة ميانمار كذلك أن يو خن ماونغ سوي ويو سين هلا أوو وداو سان سان نوي وابنتها "كانوا يتمتعون بالحق في الدفاع والحق في الحصول على محام للدفاع عنهم في قضيتهم".

١١٢- ولا يزال المقرر الخاص يتلقى تقارير تفيد بأن العديد من الأشخاص الذين قيل إنهم أُدينوا، قد لا يحصلون على الحد الأدنى من معايير الضمانات القضائية. وتفيد التقارير كذلك أن الكثير من الناس يخضعون لفترات حبس طويلة، وهي عقوبة لا تتناسب والجرائم التي اتهموا بارتكابها. وتفيد المعلومات الواردة من مصادر موثوقة أن هناك مشاكل عامة فيما يتعلق بالحصول على محاكمة عادلة وبالتحديد من حيث الحصول على محام للدفاع وتوفر الوقت الكافي للنظر في القضايا بعناية، وكفالة التناسب بين الجرائم المرتكبة والعقوبات عليها. ففي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مثلا، حكمت المحكمة الخاصة لقطاع يانغون الغربي بالإعدام على أربعة أشخاص أدينوا بقتل طالب، علما بأن الحكم قد صدر بعد توقيف المتهمين بأيام قليلة.

١١٣- وفيما يتعلق بحالات محددة أخرى، يود المقرر الخاص أن يلفت الانتباه إلى تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (الفقرتان ٧ و٨ والفقرتان ١٣ و١٤ من الوثيقة E/CN.4/1995/31)، وإلى المقرر ١٩٩٤/١٣ الذي اعتمده الفريق العامل في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

جيم - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١١٤- وردت من مصادر مختلفة ادعاءات عديدة، كثير منها على درجة كبيرة من التفصيل، يزعم فيها أن قوات الجيش والمخابرات وخدمات الأمن والشرطة تدأب على تعذيب الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز أو تعريضهم لغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويبدو أن تلك المعاملة تتبع بصورة روتينية أثناء استجواب الأشخاص الذين يعتقلون بصورة تعسفية أو يحتجزون بسبب الاشتباه في مزاولتهم لأنشطة حقيقية أو متصورة مناهضة للحكومة. وتشمل الادعاءات أن هؤلاء يتعرضون للضرب المبرح، والتقييد بالأغلال، والخنق إلى ما يقارب إزهاق الأنفاس، والحرق، والجلد، وحك الجروح المفتوحة بالملح والكيماويات، والتعذيب النفسي، بما في ذلك التهديد بالقتل. وتشمل طرق التعذيب الأخرى المذكورة الاعتداءات الجنسية والاغتصاب، وغالبا بين النساء اللاتي يعملن في العتالة.

١١٥- وتلقى المقرر الخاص شهادات من مصادر موثوق بها، تؤيدها الصور الفوتوغرافية، تدل على أن المحتجزين كثيرا جدا ما يقيدون بالسلاسل ويجبرون على النوم فوق الأسمنت البارد، وأن الكثير منهم يعاني من العلل والأمراض الخطيرة. وتدل نفس الشهادات الموثوقة والأدلة الفوتوغرافية على أن الزنزانات مكتظة دائما وأن السجناء لا يجدون ما يكفي من الرعاية الصحية أو الطبية.

١١٦- وبالإضافة إلى عدة تقارير تلقاها المقرر الخاص تدعي وجود التعذيب على نطاق واسع وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في ميانمار، أجرى كذلك مقابلات مع أشخاص يدعون أنهم ضحايا أو أنهم شهدوا انتهاكات حقوق الإنسان هذه.

١١٧- وفيما يتعلق بحالات محددة، يلفت المقرر الخاص الانتباه إلى تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب (الفقرات ٤٩٢-٥٠٠ من E/CN.4/1995/34). وفي هذا الصدد يدرك المقرر الخاص أن حكومة ميانمار قد ردت على الادعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص المعني بالتعذيب.

دال- حرية التنقل

١١٨- سعد المقرر الخاص أثناء زيارته إلى ميانمار، أن يلاحظ السماح لعدد من أعضاء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالسفر إلى أماكن مختلفة من البلد لتنفيذ برامجهم مباشرة مع السكان المعنيين. ومع ذلك، أفادت مصار موثوق بها أن إعادة التوطين القسرية والتشرد الداخلي يحدثان على نطاق واسع. ويتواصل إجبار السكان على الاستيطان في مدن وقرى جديدة دون أي تعويض. وعلى سبيل المثال، وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يقال إن حوالي ٨٠ شخصا أجبروا على مغادرة قرية كايين تا - لي في ولاية راكين الجنوبية؛ وأُجبروا على الرحيل بعد إخطارهم بفترة قصيرة جدا ولم يسمح لهم بأخذ أية ممتلكات معهم. وفي مثال آخر، قيل إن ٥٠٠ ١ شخص أجبروا على مغادرة منازلهم في قرية نغا ليت في ناحية مين - بيا في ولاية راكين الشمالية يوم ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ ويقال إن القوات العسكرية جمعت هؤلاء الأشخاص ووضعتهم في سبعة قوارب. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، وفي ولاية راكين، يدعى أن جماعة من المسلمين تتألف من ٢٥٠ أسرة أُجبرت على الرحيل من قريتها الوطنية نغالا، في مركز مين - بيا، إلى مركز مانغ داو. وفي مثال ثالث، أُبلغ أن جماعة مسلمة أخرى تتألف من ٣٦٠ أسرة أُجبرت على ترك قريتها كاوالونغ، في مركز مياويك يو، لإعادة استيطانها في مانغ داو يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

١١٩- كما توجد ادعاءات بأن ٣٠ من رؤوساء الأسر المسلمة جمعوا من قرى متناثرة في مركز بيابون في منطقة دلتا محافظة إيراوادي وأرسلوا إلى يانغون، حيث احتجزوا في سجن الشرطة في شارع بار. ويقال إن المحتجزين جميعهم يحملون بطاقات هوية وطنية وأنهم أصحاب الأرض التي يعملون فيها منذ أجيال. وتدعي التقارير أن هؤلاء الأشخاص يواجهون الآن الترحيل إلى ولاية راكين أو إعادة التوطين القسرية فيها بدون تعويض.

١٢٠- كما أبلغت مصادر يُعتمد عليها بحالات إعادة توطين قسرية وحالات إخلاء فيما يتعلق بمشاريع إنمائية كبيرة. واستنادا إلى عدة مصادر غير حكومية، فإن سلطات ميانمار تُجبر المسلمين على إزالة مدافنهم ومبانيهم الدينية في مهلة ستة أشهر، لكي تفسح المجال للمزيد من الإنشاءات المربحة المتصلة بالسياحة. ويدعى أن هذه الأفعال حدثت على سبيل المثال في ناحيتي يانغون وماندالاي ويان - باي في ولاية راكين الجنوبية. وأُبلغ أن السلطات المحلية قد أمرت بهدم ستة مساجد في منطقة بقرية كيوك ني - ماو، بمركز يانباي، وقيل إن سبب اصدار السلطات لهذا الأمر هو أن أمناء المساجد لم يتمكنوا من تقديم أية وثائق تتعلق بقانونية المباني. والمساجد يرجع تاريخها إلى عدة مئات من السنين.

هاء- حرية التعبير

١٢١- سعد المقرر الخاص أثناء زيارته إلى ميانمار أن يلاحظ السماح لعدد من أعضاء من الصحافة الأجنبية بالدخول إلى ميانمار، بما في ذلك أعضاء شركات أجنبية للراديو والتلفزيون. والصحف الأجنبية متاحة أيضا في بعض متاجر الكتب في يانغون، كما أن هناك ٨٠ مجلة ميانمارية ذات اهتمامات اجتماعية وثقافية، متاحة للجمهور. ومع ذلك، أُخطر المقرر الخاص أيضا أن الصحافة المكتوبة والراديو والتلفزيون داخل ميانمار تظل تخضع للرقابة الحكومية وأن توزيع المواد المكتوبة يخضع كذلك لقيود ورقابة حكومية. وعلى سبيل المثال، يجب قبل توزيع كافة المجلات أن تقرأها هيئة حكومية.

١٢٢- واستنادا إلى مقال بعنوان "الإجراء المتخذ ضد العناصر الهدامة" نُشر في العدد الصادر يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ من صحيفة (The New Light of Myanmar)، وهي صحيفة خاضعة لسيطرة الدولة وصادرة باللغة الانكليزية (وجاء المقال في صفحة ١٢)، يبدو أن تلقي أو نقل معلومات أو مواد مكتوبة من وإلى الأجانب عمل غير قانوني. وتقديم الأشخاص إلى المحاكمة بسبب هذا التبادل للمعلومات، يعني فعلا أن حكومة ميانمار تنشر الخوف بين مواطنيها وتثبطهم عن ممارسة حقوقهم الأساسية المتصلة بحرية التعبير.

١٢٣- ويعرب المقرر الخاص عن قلقه بصورة خاصة من عدم تمكنه أثناء زيارته إلى ميانمار من مقابلة مواطنين كانوا يرغبون في الاتصال به، بسبب خوفهم من العواقب. وفي هذا الصدد، يلاحظ المقرر الخاص أن واحدة من التهم الموجهة إلى كين زاو وين، الذي اعتقل في تموز/يوليه ١٩٩٤، هي الإعداد لإرسال أخبار ملفقة عن ميانمار إلى المقرر الخاص أثناء زيارته للبلد في عام ١٩٩٢. وقد نُشر هذا الادعاء يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ في نفس المقال المشار إليه أعلاه في صحيفة The New Light of Myanmar كالآتي:

"قام الدكتور كين زاو وين ومجموعته بمقابلة أصحاب الآراء المعارضة للحكومة ولتاتماداو (الجيش) واتخذوا ترتيبات لإرسال أنباء ملفقة عن ميانمار إلى البروفيسور يوزو يوكوتا، ممثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أثناء زيارته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.".

وأُخطر المقرر الخاص أثناء زيارته إلى ميانمار أن هذه التهمة المعينة لا تعتبر أساسا لكي تستند إليها المحكمة في حكمها، ولكن نشرها بصورة واسعة، بما في ذلك عن طريق جريدة حكومية، ستولد أثرا نفسيا قويا على الناس وسوف تجعلهم متحفظين للغاية فيما يتعلق بالاتصال به.

واو- حقوق العمل

١٢٤- أُخطر المقرر الخاص بأن العمال في ميانمار لا يتمتعون بحقوق العمل الأساسية وخاصة الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي. ولا تكاد توجد أي حركة عمالية، ويتعرض العمال وأعضاء النقابات العمالية الذين ينتقدون الحكومة لخطر الاستجواب والاعتقال.

١٢٥- وتلقى المقرر الخاص شكاوى كثيرة من عدة مصادر يعتمد عليها تدعي أن الرجال والنساء والأطفال من سن ١٤ سنة يسخرون لإنشاء خطوط السكك الحديدية والطرق والجسور. وتقوم الشرطة المحلية أو القوات العسكرية بجمع أصحاب السوابق عشوائيا من مناطق إعادة الاستيطان، ومن قلب مدينة يانغون، وبطول طريق إينسين، ومن المقاهي الصغيرة. أما في المناطق الريفية، فإن المسؤولية عن استيفاء حصص السخرة وعمال العتالة، أو تقديم مبالغ كبيرة من المال إلى القوات العسكرية بدلا من ذلك، تقع على زعماء القرى.

١٢٦- وتلقى المقرر الخاص شهادات تصف بدقة واجبات العتالين. إذ يُطلب منهم حمل أحمال ثقيلة من الذخيرة والأغذية وغيرها من المؤن بين معسكرات الجيش، عادة فوق جبال وعرة لا تستطيع السيارات الوصول إليها. وكثيرا ما ينبغي لهم تشييد المعسكرات للقوات العسكرية عند وصولها. ولا تُدفع لهم أجور عن العمل الذي يقومون به وإنما يُسمح لهم بمجرد الحد الأدنى من الغذاء والراحة.

١٢٧- ويلاحظ المقرر الخاص أن الموضوع قد أُثير أمام الهيئات المناسبة التابعة لمنظمة العمل الدولية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أصدرت منظمة العمل الدولية الوثيقة GB.261/13/7، المعنونة "تقرير اللجنة المشكّلة لبحث البلاغ المقدم من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بموجب المادة ٢٤ من دستور منظمة العمل الدولية بدعوى عدم امتثال ميانمار لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)". واستنتجت اللجنة أن "انتزاع العمل والخدمات، وخاصة خدمات العتالة، بموجب قانون القرية وقانون المدن، يتعارض مع اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، التي صدقت عليها حكومة ميانمار عام ١٩٥٥".

زاي- حقوق الطفل

١٢٨- أسعد المقرر الخاص أن يلاحظ أن حكومة ميانمار قد سحبت رسميا تحفظاتها عند انضمامها إلى اتفاقية حقوق الطفل في تموز/يوليه ١٩٩١ على المادة ١٥ (المتصلة بحرية تكوين الجمعيات) والمادة ٣٧ (المتصلة بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك فيما يتصل، ضمن جملة أمور، بمعاملة الأطفال أثناء الاستجواب). ومع ذلك، يعرب المقرر الخاص عن قلقه لوجود بعض الأدلة على اجبار الأطفال على الخدمة في الجيش كجنود أو عتالين. وهذه الممارسة، التي أُبلغ أنها ما تزال منتشرة انتشارا واسعا، تنطوي على مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك السخرة والمعاملة القاسية والمهينة (إن لم يكن التعذيب أيضا)، وتعريض الحياة للخطر.

١٢٩- وفيما يتعلق بادعاءات انتهاكات حقوق الأطفال، قابل المقرر الخاص عدة شهود أثناء زيارته لمعسكرات اللاجئين في تايلند. وقابل أطفالا يبلغون من العمر ١٦ سنة و١٧ سنة، يدعى أنهم أُجبروا على الخدمة في جيش ميانمار قبل ذلك بسنتين. وتتعارض هذه الخدمة العسكرية للأطفال مع الفقرتين ٢ و٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، التي انضمت إليها ميانمار وأصبحت طرفا فيها.

حاء- معاملة السكان المسلمين في ولاية راكين

١٣٠- في أوائل عام ١٩٩٢، حدث تدفق جماعي يشمل حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ مسلم إلى بنغلاديش من ولاية راكين في ميانمار. وللتصدي لهذه المشكلة، أصدرت حكومتي ميانمار وبنغلاديش يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بيانا مشتركا فيما يتعلق بالعودة الطوعية للاجئين. وطلبت بنغلاديش مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتسهيل إعادة الترحيل، وتم التوقيع على مذكرتي تفاهم بين المفوضية وحكومتي بنغلاديش وميانمار في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على التوالي.

١٣١- وفي هذا الصدد رحب المقرر الخاص باستعداد حكومة ميانمار للتعاون مع المفوضية بغية ضمان العودة الطوعية والآمنة للسكان المسلمين الذين هربوا إلى بنغلاديش من ولاية راكين. وفيما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ونهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عاد ما مجموعه ٠٠٠ ٧٥ لاجئ إلى ميانمار ومن المتوقع، استنادا إلى ما ذكرته المفوضية، عودة ٠٠٠ ٤٥ لاجئ إضافي بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وفي حالة تحقق العودة المتوقعة السابق ذكرها كما هو مخطط لها، يصل مجموع عدد العائدين إلى ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ في نهاية عام ١٩٩٤ أو نصف عدد الذين هربوا من البلد تقريبا.

١٣٢- كما رحب المقرر الخاص بتعهد حكومة ميانمار بالسماح بإنشاء مكتب ميداني دائم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعمل فيه موظفون دوليون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومن شأن وجود هذا المكتب أن يبدد مخاوف الكثير من السكان المسلمين في ولاية راكين الذين لا يزالون يعيشون في معسكرات على الجانب البنغلاديشي من الحدود. ويقال إن الكثير منهم يخشى إمكان قيام سلطات ميانمار باساءة معاملتهم عند عودتهم، ولذلك فإنهم لا يرغبون في العودة بدون نوع من الرصد الدولي.

١٣٣- وأنشئ في ميانمار خمسة مراكز استقبال (تاونغبيو، نغاكوي، بينفيو، كانينشونغ، وميارياشونغ). وعند وصول الأسر العائدة الى مراكز الاستقبال تصدر "قوائم عائلية" تكون بمثابة وثيقة هوية مؤقتة الى حين تزويد كل فرد ببطاقة هوية عائد.

١٣٤- وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن جميع العائدين، حتى الآن، تمكنوا من الانتقال مرة أخرى الى منازلهم الأولى. وسوف يتمكن أغلب العائدين ممن كان في حوزتهم أراضي قبل رحيلهم الى بنغلاديش من استعادة أراضيهم بعد الحصاد التالي. وفي الحالات التي لا يستطيع فيها العائدون المطالبة باستعادة أراضيهم، التزمت السلطات بإيجاد حلولٍ بديلة في أماكن الإقامة الأولى للعائدين.

١٣٥- وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور أساسي في المساعدة على خلق ظروف في ولاية راكين تفضي الى عودة اللاجئين ورصد سلامتهم. وأُخطر المقرر الخاص بأن حرية الانتقال متوفرة للعائدين ومن حقهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من المقيمين في ميانمار. كما أن السلطات الحكومية ملزمة بإخطار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحالات اعتقال أو احتجاز العائدين، والسماح لموظفي المفوضية بإمكانية الوصول الى أي عائد محتجز.

طاء - المؤتمر الوطني

١٣٦- في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عقدت الحكومة مؤتمراً وطنياً لوضع المبادئ الأساسية لإصدار دستور جديد ودائم. ومن بين ٧٠٢ مندوب من ٨ فئات من الناس، أُختير ٤٩ عن طريق ١٠ أحزاب سياسية متبقية بعد انتخابات عام ١٩٩٠، وانتخب ١٠٦ ممثلون، وأما المندوبون الباقون من الفئات الست الأخرى فقد اختارهم مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. وقبل إجراء أية مناقشة حقيقية في المؤتمر الوطني، قدمت الحكومة إطاراً واسعاً من الأهداف الأساسية: (أ) عدم حل الاتحاد؛ (ب) عدم تحطيم التضامن الوطني؛ (ج) تعزيز السيادة وإدامتها؛ (د) بروز نظام ديمقراطي أصيل متعدد الأحزاب؛ (هـ) تطوير المبادئ الخالدة المتصلة بالعدالة والحرية والمساواة في الدولة؛ و(و) اشتراك تاتماداو في دورٍ قيادي في سياسات المستقبل الوطنية.

١٣٧- وأُخطر المقرر الخاص أن كل مجموعة من المجموعات الثماني الممثلة كان من المقرر أن يكون لها هيئة من خمسة رؤساء يقودون المناقشات وأنه يوجد، في مجموعة الأحزاب السياسية، رئيس واحد فقط من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وهو الحزب الذي فاز بالأغلبية في عام ١٩٩٠. ومن مجموعة الممثلين المنتخبين ينتمي ٨٩ مندوباً الى العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وهم من المندوبين المتبقين البالغ عددهم ١٠٦ مندوبين. ولم ينتخب ممثلون من هذا الحزب، العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، كرؤساء.

١٣٨- وأثناء زيارة المقرر الخاص الى المؤتمر الوطني، أجرى مقابلات مع عدة مندوبين. وأُخطر أنه من المطلوب من جميع المندوبين في المؤتمر الوطني البقاء في مجمع مباني المؤتمر. وأن يقيم كل خمسة مندوبين في عنبر نوم واحد. ويوجد موظف ضابط للنظام في كل عنبر لخدمة المندوبين. وقيل إن هؤلاء المسؤولين عن النظام يمكنهم أيضا ملاحظة أنشطة المندوبين.

١٣٩- ولا تتوفر للمندوبين الحرية الكاملة لمقابلة المندوبين الآخرين داخل مجمع المباني. فليس من حقهم مغادرة المجمع بدون ترخيص. وعندما يغادرون المجمع لا يسمح لهم بأخذ أية مواد مكتوبة أو مطبوعة. كما أُبلغ المقرر الخاص أنه عندما يعود المندوبون الى ولاياتهم لرؤية أسرهم أحياناً تضايقهم السلطات المحلية. ويعرب المقرر الخاص عن مشاعر القلق إذ إن هذا الجو لا يسمح للمندوبين بالاتصال بالسكان الذين يمثلونهم ولا يمكنهم من أخذ شكاواهم ورغباتهم وآرائهم بعين الاعتبار حتى يكون لتمثيلهم معنى في المناقشات التي تدور في المؤتمر الوطني.

١٤٠- وقيل للمقرر الخاص إن المندوبين يتمتعون بحريتي التعبير والمناقشة. ومع ذلك، لا يستطيعون توزيع أوراق المناقشة فيما بينهم: إذ أن جميع الأوراق ينبغي توزيعها على رؤساء المجموعات. ويقوم الرؤساء بالتدقيق في المحتويات، وإذا وجدوا أن البيانات متعارضة مع المبادئ المتفق عليها، تحذف الأجزاء ذات الصلة. وهنا فقط تقرأ الأوراق في اجتماعات المجموعة. وعندما يكون من المقرر أن تقرأ البيانات المقترحة قبل اجتماع الجلسة العامة، ينبغي تقديمها مرة أخرى الى لجنة العمل للتدقيق.

١٤١- ويرد في الاضافة الى التقرير المؤقت للمقرر الخاص المقدم الى الجمعية العامة (A/49/594/Add.1، الصفحات من ١٣ الى ١٥ من النص الانكليزي)، نسخة من رد الحكومة على استفسار من المقرر الخاص فيما يتعلق بالتقدم المحرز حتى الآن في المؤتمر الوطني حول صياغة دستور جديد، والجدول الزمني المتوقع للاجتماعات المقبلة.

ياء - تحرك نحو المصالحة مع حركات التمرد

١٤٢- أُخطر المقرر الخاص أن حكومة ميانمار وجهت دعوة رسمية الى الجماعات المسلحة للعودة الى الحظيرة القانونية، لعقد محادثات مع الحكومة والتعاون معها في المساعي الوطنية الجارية لتطوير المناطق الحدودية والأجناس الوطنية. وأثناء اجتماعات المقرر الخاص في ميانمار، زودته الحكومة بقائمة من ١٣ مجموعة عرقية ومجموعات أخرى مسلحة "عادت الى الحظيرة القانونية"، أي وقعت على اتفاقات لإيقاف اطلاق النار مع حكومة ميانمار. والقائمة مستنسخة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١٤٣- وفي صدد "العودة الى الحظيرة القانونية" لشتى مجموعات التمرد الأولى، يلاحظ المقرر الخاص وجود قائمة زودته بها حكومة ميانمار بأسماء ٧٧ شخصاً أفرج عنهم من السجن بعد أن حُكم عليهم بأحكام في مجموعة منوعة من الجرائم المتصلة بالسياسة، بما في ذلك جرائم بموجب الفرع ١٧(١) من قانون التنظيمات النقابية غير القانونية لعام ١٩٠٨. وترد في المرفق الثالث لهذا التقرير نسخة من القائمة.

١٤٤- واستجابة لدعوة الحكومة "العودة الى الحظيرة القانونية"، أُبلغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أن زعيم اتحاد كارين الوطني، وهو أكبر مجموعة مسلحة متمردة، كان على استعداد لمناقشة وقف إطلاق النار

مع حكومة ميانمار. ومن السابق لأوانه تقييم التطورات في هذا الصدد تقييما مفيدا. على أنه من وجهة نظر حماية حقوق الانسان، يتعين الترحيب بهذه البادرة نحو المصالحة الوطنية الحقيقية لأن الكثير من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ترتكب في سياق العمليات العسكرية كما ذكر أعلاه. فمثلا أصبحت ولاية كاشين، التي سبق أن شهدت حركة تمرد ومنع خلالها الأجانب من زيارة الولاية، مفتوحة للصحفيين وللسائحين نتيجة لعودة المجموعة المقاتلة من منظمة استقلال كاشين، الى الحظيرة القانونية. وأثناء زيارة لولاية كاشين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نقل عن الجنرال كين نيوت قوله إن السلم يسود ولاية كاشين.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١٤٥- من العوامل التي سهلت زيارة المقرر الخاص الى اتحاد ميانمار، بناء على دعوة الحكومة، ما بذله مسؤولو الحكومة من جهود وتعاون ومجاملة، وخاصة الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام الجنرال كين نيوت، ووزير الشؤون الخارجية يو أون غياو. وتمت تلبية أغلب طلبات المقرر الخاص بمقابلة أشخاص على صلة بولايته، بما في ذلك اجتماعات مع النائب العام، ورئيس القضاة، ووزير الإعلام، وبعض الزعماء السياسيين الموجودين في الحجز، وممثلي الأحزاب السياسية. ومع ذلك، يعرب المقرر الخاص عن خيبة الأمل لعدم السماح له بمقابلة داو أونغ سان سو كي . كما يعرب عن أسفه لعقد الاجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية في مكان وجو لا يضمنان الخصوصية بصورة كاملة. ومع ذلك، يثني المقرر الخاص على الحكومة لقيامها بالإعداد بصورة تتصف بكفاءة كبيرة لزياراته الى ولاية مون، وولاية ماندالاي، وولاية مينغوي، وسجن إنسين، وسجن ماندالاي، وغير ذلك من الأماكن والمنشآت التي طلب زيارتها.

١٤٦- ولاحظ المقرر الخاص عموماً في يانغون وماندالاي وجود علامات ملحوظة على انخفاض حدة التوتر في حياة الناس. إذ يتوفر الكثير من البضائع الاستهلاكية في الأسواق التي ازدحم فيها الزبائن. ورصفت الشوارع وشيدت الجسور، أو تم تحسينها. وكانت هناك سيارات كثيرة في الشوارع. وفي الواقع، وفي قلب يانغون، كانت هناك مشاكل تتعلق بازدحام المرور ومواقف السيارات في أوقات معينة من اليوم. ومع ذلك، أُخبر المقرر الخاص أن هذا التطور والتشييد لا يعود بالفائدة إلا على أشخاص قليلين. وفي واقع الأمر، هناك فقراء في المدن وخاصة في المناطق الريفية؛ ولا يبدو أن هؤلاء الأشخاص يشاركون في أي ازدهار جديد، بل بدا أنهم يعانون من ضغوط تضخمية على الضرورات الأساسية مثل الأرز والأدوية.

١٤٧- ويعرب المقرر الخاص عن ترحيبه لاتساع التعاون بين حكومة ميانمار وشتى أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية غير الحكومية.

١٤٨- ويستمر المقرر الخاص قلقا بسبب التقييدات الخطيرة على تمتع الناس بالحقوق المدنية والسياسية. وعموما لا يتمتع الناس بحرية التفكير والرأي والتعبير والنشر والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويبدو أنهم يخشون دائما أن يقولوا هم أو أفراد عائلاتهم شيئا، أو يفعلونه، وخاصة في المجال السياسي، فيتعرضون لخطر الاعتقال والاستجواب من جانب الشرطة أو الاستخبارات العسكرية. ونتيجة لذلك، تجنب أغلب الذين تحدث معهم المقرر الخاص بالمصادفة أي محادثة تمس مواضيع سياسية. وأخبره عدة مواطنين أن هناك

الكثير من الأشخاص الذين يرغبون في أن يقصُّوا على المقرر الخاص قصصهم، ولكنهم يشعرون بالخوف الشديد بحيث لا يستطيعون مقابلته.

١٤٩- والأشخاص الذين تقيدت حقوقهم المدنية والسياسية بأقصى قدر من قسوة التقييد هم زعماء الأحزاب السياسية، خاصة زعماء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومندوبي المؤتمر الوطني، ومرة أخرى المنتمين خصوصا إلى العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. وبسبب كل من الضغوط المرئية وغير المرئية، لا يستطيعون التجمع في مجموعة، ولا يستطيعون المناقشة بحرية، ولا يستطيعون نشر أو توزيع مواد مطبوعة. وفي هذه الحالة من الصعب افتراض وجود أفكار وتبادل للآراء تتصف بالانفتاح والحرية بحيث تفضي حقا إلى تقديم دستور ديمقراطي.

١٥٠- ويعرب المقرر الخاص عن سروره لملاحظة أن حكومة ميانمار واصلت الإفراج عن أشخاص كانوا محتجزين لأنشطة سياسية. كما يعرب عن ترحيبه بقرار الحكومة السماح لأشخاص بخلاف أعضاء أسرة داو أونغ سان سو كي بزيارتها، وكذلك بداية حوار بينها وبين الحكومة. ومع ذلك فإنه يعرب عن قلقه لأنه لا يزال هناك مئات من هؤلاء الأشخاص محتجزين في ميانمار، وبصورة ملحوظة أكثر ما تلاحظ داو أونغ سان سو كي. كما يعرب عن أسفه لإعتقال خمسة أشخاص في صيف ١٩٩٤ تحديداً لاشتراكهم في أنشطة سياسية وحُكم عليهم بعد ذلك بالسجن لفترات طويلة.

١٥١- وأعاد ممثلو الحكومة مراراً شرحهم للمقرر الخاص أن الحكومة على استعداد لنقل السلطة الى حكومة مدنية، ولكن لكي يتم ذلك لا بد أن يكون هناك دستور قوي، ولكي يكون هناك دستور قوي فإنها تفعل ما في وسعها لاستكمال أعمال المؤتمر الوطني. ومع ذلك، لا يستطيع المقرر الخاص إلا أن يشعر بأنه نظرا لتكوين المندوبين (مندوب واحد فقط كان منتخبا في انتخابات ١٩٩٠ من بين سبعة مندوبين)، ونظرا للقيود المفروضة على المندوبين (خاصة حرية التجمع، وطبع وتوزيع المنشورات أو حرية الادلاء ببيانات)، والمبادئ التوجيهية العامة التي يتعين اتباعها بكل صرامة (بما في ذلك المبدأ المتعلق بالدور الهام للجيش)، فلا يبدو أن المؤتمر الوطني سوف يشكل ما هو ضروري من "التدابير اللازمة في سبيل اعادة الديمقراطية، مع الاحترام الكامل لارادة الشعب على النحو الذي عـُبِّر به عنها في الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ١٩٩٠" (قرار الجمعية العامة ١٤٤/٤٧، الفقرة ٤).

١٥٢- ويـُعرب المقرر الخاص عن ترحيبه بالنجاح في إعادة عشرات الآلاف من اللاجئين إلى الوطن بعد التوقيع على مذكرة التفاهم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بين اتحاد ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتسهيل وضمان العودة الطوعية والآمنة للمقيمين في بنغلاديش من أبناء ميانمار، وما تلى ذلك من افتتاح مكتب ميداني للمفوضية في ولاية راكين للسماح للموظفين الدوليين التابعين للمفوضية برصد إعادة ترحيل اللاجئين.

١٥٣- ويـُعرب المقرر الخاص عن ترحيبه كذلك بالاضطلاع بشتى البرامج التدريبية في مجال القانون الإنساني الدولي للضباط والجنود العسكريين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية ميانمار للصليب الأحمر.

١٥٤- ويولي المقرر الخاص انتباها خاصا الى ما حققته المبادرة الحكومية مؤخرا من أوجه نجاح في دعوة مجموعات التمرد المسلحة للدخول في مباحثات مع الحكومة ويلاحظ، بصورة خاصة، وجود استجابة ايجابية أولية من اتحاد كارين الوطني. ويعرب عن أمله في أن تتقدم العملية الى الأمام في اتجاه تحقيق مصالحة وسلام حقيقيين في سائر أنحاء البلد.

باء - التوصيات

١٥٥- في ضوء الاستنتاجات السابقة، يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية لكي تنظرها حكومة ميانمار:

(أ) ينبغي لحكومة ميانمار أن تفي مخلصة بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة: "اتخاذ اجراءات مشتركة ومنفصلة بالتعاون مع المنظمة لتحقيق ... احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمحافظة عليها، للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين". وفي هذا الصدد، يلاحظ المقرر الخاص أن حكومة ميانمار في وضع مثالي لتشجيع مندوبي المؤتمر الوطني على ادراج مختلف أحكام حقوق الإنسان في الدستور الجديد باستخدام أحكام الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، كمرجع، وينبغي تعميم نسخة منه باللغة البورمية على كل مندوب.

(ب) ينبغي لحكومة ميانمار أن تنظر في الانضمام الى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والبروتوكولين الاضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

(ج) ينبغي تعديل قانون ميانمار ليتسق مع المعايير الدولية المقبولة فيما يتعلق بحماية السلامة البدنية، بما في ذلك الحق في الحياة والحماية من الاختفاء، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتوفير الظروف الانسانية لجميع الأشخاص المحتجزين، وضمان وجود المعايير الدنيا للضمانات القضائية.

(د) ينبغي لحكومة ميانمار اتخاذ الخطوات لتسهيل وضمان التمتع بحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وخاصة عدم تجريم التعبير عن الآراء المعارضة، والتخلي عن الرقابة الحكومية على وسائط الاعلام والجمعيات الادبية والفنية، والسماح بتشكيل اتحادات عمال مستقلة ومنظمة.

(هـ) ينبغي محاكمة كافة الزعماء السياسيين، بما في ذلك الممثلين السياسيين المنتخبين والطلبة والعمال والفلاحين وغيرهم الذين ألقي القبض عليهم أو تم اعتقالهم بموجب قانون الطوارئ بعد مظاهرات عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ أو في أعقاب المؤتمر الوطني، أمام محكمة مدنية مستقلة ومشكلة على النحو الصحيح وعلى أن يتم ذلك في إطار عملية قضائية مفتوحة ويمكن الوصول إليها دوليا. وفي حالة إدانتهم في إطار هذه الإجراءات القضائية ينبغي الحكم عليهم بأحكام عادلة أو إطلاق سراحهم فورا وامتناع الحكومة عن كافة أعمال المضايقة أو التهديد أو الانتقام منهم أو من أسرهم في حالة عدم إدانتهم وينبغي للحكومة أن تفرج فورا عن داو أونغ سان سو كي وبدون شروط.

(و) ينبغي لحكومة ميانمار اتخاذ الخطوات الضرورية الرامية الى تعديل سلوك الأفراد العسكريين بما في ذلك الجنود العاديين والضباط ليتفق مع المعايير الانسانية والمعايير المقبولة دوليا لحقوق الإنسان، حتى لا يرتكب القتل التعسفي، أو الاغتصاب، أو مصادرة الملكية، أو اجبار الاشخاص على السخرة أو العتالة، أو اعادة توطينهم في أماكن أخرى، أو أي شكل آخر من المعاملة بدون احترام لكرامتهم كآدميين. وفي حالة طلب استئجار قرويين محليين لأعمال العتالة وغيرها من الأعمال للأغراض الحكومية، ينبغي أن يتم ذلك على اساس طوعي ويتعين دفع الأجور المناسبة. وينبغي لطبيعة العمل أن تكون معقولة ومتفقة مع معايير العمل الدولية الراسخة. وفي الحالات التي يعتبر فيها اعادة توطين القرويين ضروريا لعمليات عسكرية أو لمشاريع تنمية، ينبغي اجراء مشاورة ملائمة مع القرويين ودفع تعويض ملائم لمن يُعاد توطينهم، وهو التعويض الذي قد يتقرر أنه ضروري لأسباب الصالح العام.

(ز) ينبغي لحكومة ميانمار اتخاذ كافة الخطوات الرامية الى الامتناع عن تجنيد اي شخص لم يبلغ بعد سن ١٥ سنة في قواتها المسلحة، وفقاً للمادة ٣٨-٣ من اتفاقية حقوق الطفل.

(ح) ينبغي العمل على تحقيق التعليم والتدريب الشاملين لجميع الأفراد العسكريين وموظفي إنفاذ القانون، بما في ذلك حـُراس السجون، فيما يتعلق بمسؤولياتهم، بما يتسق اتساقا كاملا مع المعايير المتجسدة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الانساني. وينبغي ادماج تلك المعايير في قانون وتشريع ميانمار، بما في ذلك الدستور الجديد المقرر وضعه. ويعتبر البرنامج التدريبي الذي تم الاضطلاع به بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بداية طيبة في هذا الاتجاه ويتعين مواصلته.

(ط) نظرا لضخامة التجاوزات، ينبغي للحكومة أن تدين إدانة رسمية كافة الأفعال التي ترتكبها السلطات والتي تشتمل على انتهاكات لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن تستفيد تلك الأفعال، بما في ذلك كافة اشكال التخويف أو التهديد أو الانتقام، من النظام الحالي الذي يـَكاد يصل الى حد الانكار التام من جانب الحكومة أو الإفلات من القصاص في ظلها.

(ي) ينبغي لحكومة ميانمار أن تنظر في تنقيح قانون المواطنة لعام ١٩٨٢ لالغاء شروطه الثقيلة المتصلة بالمواطنة. ولا ينبغي للقانون تطبيق فئاته المتصلة بالمواطنة من الدرجة الثانية على نحو يترتب عليه آثار تمييزية على الأقليات العنصرية أو العرقية، وخاصة على سكان راكين المسلمين. وينبغي أن يتسق مع المبادئ المتجسدة في الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية المؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٦١.

(ك) تطالب حكومة ميانمار بمواصلة تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسهيل وضمان العودة الطوعية والمأمونة لمسلمي راكين من بنغلاديش.

(ل) تطالب حكومة ميانمار أيضا بمواصلة تعاونها مع المنظمات الدولية غير الحكومية في تيسير وضمان امكانية الوصول الحرة لموظفيها الدوليين الى الأشخاص العاديين في النواحي والقرى بغية انشاء اتصالات وتقديم مساعدات للأشخاص الذين يعانون من انعدام أو نقص الغذاء، ومياه الشرب السليمة، والأدوية، والرعاية الطبية، والتعليم الملائم.

المرفق الأول

رد حكومة ميانمار على ادعاءات الإعدام بدون محاكمة أثناء تواجد الضحايا في الحجز، والتي أثارها المقرر الخاص أثناء مقابلته مع العقيد كياو وين المسؤول بدائرة استخبارات خدمات الدفاع يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (سلمت سلطات ميانمار الوثيقة للمقرر الخاص أثناء زيارته للبلد)

الاسم (العمر)	موجز بتاريخ الحالة	ملاحظات
١- كو زاو وين تون		لم يحتجز أو يسجن أي شخص بهذا الاسم
٢- يو آي لوين		لم يحتجز أو يسجن أي شخص بهذا الاسم
٣- كو سوي هتاي		لم يحتجز أو يسجن أي شخص بهذا الاسم
٤- كو ناي وين أونغ		لم يحتجز أو يسجن أي شخص بهذا الاسم
٥- كو أونغ موي		لم يحتجز أو يسجن أي شخص بهذا الاسم
٦- يو سين وين		لم يحتجز أو يسجن أي شخص بهذا الاسم
٧- يو ثان وين (٩٤ سنة)		لم يتخذ ضده إجراء. وهو ممثل منتخب للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية عن المجلس التأسيسي ثا بونغ ٢. وهو يعيش الآن في باثين
٨- يو كياو وين	حكم عليه يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بالسجن ٥ سنوات بموجب الفرع ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ في سجن مياونغميا	أفرج عنه يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ويعيش الآن في قرية باليت بمركز نيونغ دون

الاسم (العمر)	موجز بتاريخ الحالة	ملاحظات
٩- يو تا تون	حكم عليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بالسجن ٥ سنوات بموجب الفرع ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ في سجن مياونغميا	أفرج عنه من السجن يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ويعيش الآن في قرية فوي ناركو بمركز لابوتا
١٠- دافيد هلا ميينت	ممثل منتخب عن العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية للمجلس التأسيسي عن الدائرة الثانية في نغابوداو. حكم عليه في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بالسجن ٦ شهور بموجب الفرع ٦ من قانون علم الدولة لإظهار عدم الاحترام لعلم الدولة	أفرج عنه يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ويعيش الآن في باثين
١١- كو كياو سوي (٢١ سنة)	حكم عليه في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ بالسجن ٨ سنوات بموجب الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لتورطه في تدمير المحول الكهربائي في باماو	لا يزال يقضي مدة عقوبته في سجن ماندالاي
١٢- هامين	حكم عليه في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ بالسجن ١٢ سنة بموجب الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لتورطه في تدمير المحول الكهربائي في باماو	لا يزال يقضي مدة عقوبته في سجن ماندالاي
١٣- يو آي كو (٣٧ سنة)	حكم عليه في ٥ شباط/فبراير ١٩٩١ بالسجن ٦ سنوات بموجب الفرع ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠	لا يزال يقضي فترة السجن في سجن ماندالاي

الاسم (العمر)	موجز بتاريخ الحالة	ملاحظات
١٤- مان داويت (٥٥ سنة)	حكم عليه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالسجن ٨ سنوات بموجب الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لسعيه الحصول على مساعدة متمردي اتحاد كارين الوطني	دخل المستشفى يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، مستشفى يانغون العام لإصابته بسرطان الرئة وتوفي يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ بسبب المرض
١٥- محمد إلياس (المعروف باسم ألياس مونغ نيو)	احتجز لوضعه ألغام متفجرة بالقرب من نادي الغولف في مونغ داو	دخل مستشفى مونغ داو لآلام شديدة في المعدة ومات يوم ٢٣ حزيران/يونيه بسبب التهاب شديد بالمعدة
١٦- كين مونغ مينيت (٦٤ سنة)	حكم عليه في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالسجن ١٠ سنوات بموجب الفرع ٥(ي) من قانون الطوارئ لعام ١٩٥٠ والفرع ١٧ من قانون الجمعيات غير القانونية لتورطه في الحركة السرية التابعة للحزب الشيوعي البورمي	دخل المستشفى يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩١ بسبب مرض السل ثم نقل إلى مستشفى يانغون العام لمزيد من العلاج. ومات يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٣
١٧- كياو ميو ثان	حكم عليه يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالسجن سنة واحدة بموجب الفرع ٥٠٥(ب) من قانون العقوبات لتوزيعه منشورات غير قانونية	مات يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ بسبب سرطان الكبد في مستشفى موبين العام
١٨- سوي مين	حكم عليه يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالسجن ٢٠ سنة بموجب الفرع ٥(ي) من قانون الطوارئ لعام ١٩٥٠ والفرع ١٧ من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لتورطه في الحركة السرية التابعة للحزب الشيوعي البورمي	نقل من مستشفى السجن إلى مستشفى إنسين العام لإصابته باليرقان الشديد (الصفراء) ومات يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩١ في المستشفى
١٩- نيو وين (٥٨ سنة)	اتخذ ضده إجراء يوم ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بموجب قانون الجمعيات غير القانونية لقيامه بنشر معلومات خاطئة وتوزيع منشورات غير قانونية	دخل مستشفى السجن بسبب تسمم في الدم ويرقان شديد يوم ١ آذار/مارس ١٩٩١ ونقل إلى مستشفى إنسين العام. ومات بسبب المرض يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩١

الاسم (العمر)	موجز بتاريخ الحالة	ملاحظات
٢٠- كين مونغ (ألياس بوست يونغ)	حكم عليه يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالسجن ٥ سنوات بموجب الفرع ٥(ي) من قانون الطوارئ لعام ١٩٥٠ والفرع ١٧ من قانون الجمعيات غير القانونية لتورطه في الحركة السرية التابعة للحزب الشيوعي البورمي	مات يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ في مستشفى سجن إنسين بسبب مرض قلبي
٢١- ثاو كا (٦٢ سنة)	حكم عليه يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بالسجن ٢٠ سنة بموجب الفرع ٥(أ) و(ب) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ لقيامه بتنظيم وتحريض أفراد من القوات البحرية على الانفصال عن القوات المسلحة الموحدة	دخل المستشفى يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ بسبب مرض قلبي ونقل إلى مستشفى يانغون العام يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١. ومات يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ بمرض قلبي في المستشفى
٢٢- تين مونغ وين (٥١ سنة)	اتخذ ضده إجراء يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بموجب الفرعين ١٢١(١) و١٢٤ من قانون العقوبات لتورطه في محاولة تشكيل حكومة موازية	دخل المستشفى يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لإصابته باللوكيميا (سرطان الدم) ومات متأثرا بمرضه يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
٢٣- زاو تيكا (٦٠ سنة)	حكم عليه يوم ٨ شباط/فبراير بالسجن ٣ سنوات بموجب الفرع ٥(ي) من قانون الطوارئ لعام ١٩٥٠ وبموجب الفرع ٢٩٥ من قانون العقوبات لتورطه في إضراب نظّمه الرهبان	دخل مستشفى السجن يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بسبب مرض السل ومات بسبب المرض يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في مستشفى سجن إنسين
٢٤- مونغ كو	عضو في رئاسة العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، احتجز لتورطه في محاولة تشكيل حكومة موازية	انتحر يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

المرفق الثاني

الجماعات الوطنية المسلحة التي عادت إلى الحظيرة القانونية

(وثيقة سلمتها سلطات ميانمار للمقرر الخاص أثناء بعثته إلى ميانمار)

الاسم	المكان	القائد	التاريخ
جماعة كوكانغ الوطنية	لوك كاي	يو يان موي ليان	٣١ آذار/مارس ١٩٨٩
جماعة وا الوطنية	بانغ سانغ	يو كياك ني هلينغ ويو بوك ياو شانغ	٩ أيار/مايو ١٩٨٩
جيش ولاية شان	هسينغ كياو	يو ساي نونغ	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩
جماعة شان/أهكا الوطنية	مونغ لا	يو ساي لين	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩
الجيش الديمقراطي الجديد (كاشين)	بانغ وا	يو ساكون تاينت يين	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
جيش دفاع كاشين	كاونغ كا	يو ماهتو ناو	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
منظمة يا - أو الوطنية	كايوك تاليو	يو أونغ كام هتي	١٨ شباط/فبراير ١٩٩١
حزب تحرير ولاية بالونغ	هام هسام	يو آيك مونغ	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩١
حرس كايان الوطني	مونغ باي	يو كابريال بيان	٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢
منظمة استقلال كاشين	موقع اتصال	يو زاو ماي	٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢
جبهة تحرير كايني الوطنية الشعبية	هويا/بيا	يو هتون كياو	٩ أيار/مايو ١٩٩٤
حزب أرض كايان الجديدة	بولونغ	يو ثان سوي ناينغ	٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤
منظمة تحرير شان الوطنية الشعبية	هونغ هتاو	يو تاركا لي	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

المرفق الثالث

جدول يبين تفاصيل الأشخاص الذين اتخذت ضدهم إجراءات لاتصالهم بمتمردي حزب الوحدة الوطنية كايان (KNU)، والذين أفرجت عنهم سلطات ميانمار خلال عام ١٩٩٤

وثيقة سلمتها سلطات ميانمار للمقرر الخاص أثناء بعثته في ميانمار

KNU حزب الوحدة الوطنية كايان
MNLD عصبة مون الوطنية من أجل الديمقراطية
UND حزب الوحدة الوطنية الديمقراطي

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
١- ي.ر.ب. (ابن ي ني سي تونغ)	عضو اللجنة المركزية التنفيذية لحزب كايان (منحل) (ثان دونغ ٢)	٥ سنوات، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، الفرع ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لبيعه معلومات سرية والاحتيال ببيع تقارير زائفة ملفقة لسفارات أجنبية	سجن إنسين ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤
٢- ناي نجوي ثين (ابن يوثاتون أونغ)	MNLD (منحل)، نائب الرئيس	٧ سنوات، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الفرع ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠؛ و٧ سنوات سجن بموجب الفرع ١٧ من قانون تسجيل الطابعات والناشرين؛ و٧ سنوات، الفرع ٢٨ من قانون تسجيل الطابعات والناشرين	سجن ماولاميانغ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤
٣- ناي تون ثين (ابن يو أونغ دون)	MNLD (منحل)، رئيس (ثانبيو ٢)		

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٤- مونغ مونغ (ابن يوكولاي)	UND (منحل)، عضو اللجنة المركزية التنفيذية	سنة، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، الفرع ٢٠/١٧ من قانون الطابعات والناشرين، لطبع كتب بصورة غير قانونية تتعلق بـ٦ مبادئ أساسية للمؤتمر الوطني؛ ٦ أشهر، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بموجب الفرع ٤٦٨ من قانون العقوبات للفشل في دفع الدين المستحق لـ داو أهمار كيي	سجن إنسين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٥- ساو شا لاي (شهرته سو كياو هان)	صائد أسماك	٣ سنوات، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الفرع ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لاتصاله مع متمردي حزب كايان	سجن باثين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
٦- ساو لاي جي (شهرته سو شوي بي) (ابن يو ثا هتو)	معال		
٧- ساو جين (ابن يو ساو لاي جيي، شهرته ساو شوي بي)	فلاح		
٨- ثابي (شهرته بوك تاو) (ابن يو بوك كياو)	فلاح	٣ سنوات، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كيابان	سجن موبين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
٩- أوسبوت (ابن يو ساو ثين كياو)	طالب	(حكم عليه يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)	
١٠- ميني ف أونغ لاي (ابن يو واي هلانغ)	فلاح		

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
١١- هلا تون (شهرته ثا تو) (ابن يو سين بال)	صائد أسماك	٣ سنوات، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كايان	
١٢- مونغ سان (ابن يو سين هلانغ)	فلاح	(حكم عليه يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)	
١٣- ما ني وين ميينت (ابنة يو غار ميدي)	فلاحة	(حكم عليها يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)	
١٤- مان تاني سوي (١٧ سنة)	فلاح		
١٥- ما ناو مو تو (٣٠ سنة) (ابنة يو شوي كيو)	مدرّسة بالتعليم الأولي	(حكم عليها يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)	
١٦- ناو كريستينا (٣٤ سنة) (ابنة يو أونغ)	مديرة مدرّسة بالتعليم الابتدائي		
١٧- نانت نونغ سين (ابنة يو ميا مونغ)	فلاحة	(حكم عليها يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)	
١٨- ما تشاو بو (ابنة يو ثا باو)	فلاحة	(حكم عليها يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)	
١٩- ما ثو (ابنة يو فاش أوو)	فلاحة		
٢٠- ما كيي وين (ابنة يو أونغ شوي)	فلاحة	٣ سنوات، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاتصالها بمتمردي حزب كايان	

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٢١- شوي سوي (ابن يو كياو هلانغ)	فلاح	(حكم عليه يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢)	
٢٢- سان آي (ابن يو با نيي)	فلاح		
٢٣- أونغ مونغ (ابن يو كواي)	فلاح		
٢٤- شوي مان (ابن يو تون ميانغ)	فلاح		
٢٥- توكي كيي (ابن يو شوي في)	فلاح		
٢٦- ثين وين (ابن يو ثان كونغ)	فلاح		
٢٧- كياو آيي (ابن يو أونغ ياي)	فلاح		
٢٨- كيويت ني (ابن يو تون فيو)	فلاح		
٢٩- بيون شو (ابن يو تو سي)	فلاح		
٣٠- ميا ثين (ابن يو شوي يون)	فلاح		
٣١- أو هن شوي (ابن يو ثو تاو)	فلاح	٣ سنوات، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩١، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن موبين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
٣٢- نانت سين بوا (شهرته فو سالو)	فلاح		
٣٣- ثا سين (ابن يو كيار كين)	فلاح	(حكم عليه يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢)	
٣٤- نانت لا بان	فلاح	(حكم عليه يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢)	

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٣٥- نانت آي آي (ابنة يو مان لان)	فلاحة		
٣٦- ما ميلمون (ابنة يو سو)	مدرسة بمدرسة ابتدائية	(حكم عليها يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)	
٣٧- هتو هتو إي (ابن يو تاكو تاو)	فلاح	١٣ سنة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ والفرع ١٢٣ من قانون العقوبات لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن إنسين ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٣٨- ساو ثان ميانغ (شهرته بو دوي هلا) (ابن يو بو ثان)	فلاح	(حكم عليه يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)	
٣٩- ساو يي لو هتو (شهرته بو هتو) (ابن يو تون كيي)	فلاح	(حكم عليه يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)	
٤٠- ساو تين تون (ابن يو آي مونغ)	فلاح	(حكم عليه يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)	
٤١- ساو كاو هتو (ابن يو أونغ هتاي)	فلاح	٢٠ سنة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، والفرع ١٢٢ من قانون العقوبات لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن إنسين ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٤٢- يو ثونغ (ابن يو تين بي)	فلاح		

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٤٣- يو ثين أونغ (ابن يو شارلي)	فلاح	٢٠ سنة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الفرع ١٧(١) و١٩(أ) و٢(١)(أ) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن إنسين ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٤٤- بو هتاي (شهرته هتاي هتو شار)	فلاح	٥ سنوات، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن إنسين ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٤٥- ساو كالي هتو (شهرته آي غيي) (ابن يو ساو هتو)	فلاح		سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٤٦- بو تاو (شهرته إل-كاو أوو) (ابن يو واي بو)	فلاح		
٤٧- بو كيا فيو (ابن يو كيوكهي)	فلاح		
٤٨- شيت ثين (شهرته بو ثين) (ابن يو وار كلي)	فلاح		
٤٩- شين هموای هلا (شهرته جادوي) (ابن يو ياو هان)	فلاح		
٥٠- ميو ميينت لاي (شهرته ثيت بيين) (ابن يو آي ثين)	فلاح	٥ سنوات، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٥١- ميو ميينت هتون (شهرته شيت كوكو) (ابن يو آي ثين)	فلاح		

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٥٢- واو فلي ثاو (شهرته أواك - أول) (ابن يو ساو روه ثا)	فلاح		
٥٣- ساو كالي هتو (ابن يو سان شوي)	فلاح		
٥٤- غونغ بيار (شهرته أونغ وين شوي) (ابن يو بو نو نو)	فلاح		
٥٥- بو كين (شهرته هلا وين) (ابن يو ثان سين)	فلاح		
٥٦- تا ما لا واه (ابن يو لا بيي)	فلاح	(حكم عليه يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)	
٥٧- ساو ساي هي (ابن يو إي فاو)	فلاح	(حكم عليه يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)	
٥٨- مو لو (ابن يو كلار بو)	فلاح	(حكم عليه يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢)	
٥٩- لوي هتو (ابن يو كلار بو)	فلاح		
٦٠- ساو تا كو (ابن يو لو لاي)	فلاح	٥ سنوات، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٦١- ساو هموای ثا (ابن يو لو لاي)	فلاح	٣ سنوات، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الفرع ١٧(٢) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٦٢- ساو هار راي (ابن يو آدو)	فلاح	٣ سنوات، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٦٣- ساو بي كو (شهرته بيني أيي) (ابن يو تون بي)	فلاح	(حكم عليه يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢)	
٦٤- مونغ غيو (شهرته شوي آي) (ابن يو لو لاي)	فلاح	(حكم عليه يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢)	
٦٥- ساو شي بلاو (ابن هتو ساو)	فلاح	(حكم عليه يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)	
٦٦- ساو ساي لاي (ابن يو شار لاي)	فلاح		
٦٧- ساو ناي ليت (ابن ساو هتو)	فلاح		
٦٨- ساو إل مو كو (ابن يو ساو روه)	فلاح		
٦٩- ساو هتو هتو (ابن يو فري - ساي)	فلاح		
٧٠- ساو بار غاي (ابن يو مان كو)	فلاح		
٧١- ساو كار يو (ابن يو نغوي غين)	فلاح	٣ سنوات، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٧٢- ساو لار باو (ابن يو كيي بيو)	فلاح		

الاسم	حزب/تعيين/وظيفة	الحكم/الأساس القانوني	السجن/تاريخ الإفراج
٧٣- ساو شي ثا (ابن يو سيك سين)	فلاح		
٧٤- سيت هتيي مان (ابن يو بو لاي)	فلاح		
٧٥- كيار هتون (ابن يو أونغ تين)	فلاح		
٧٦- ساو يي بيني سي (شهرته با لاي) (ابن يو ساو نلسون)	فلاح	٢٠ سنة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الفرع ١٧(١) و١٩(أ) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، والفرع ١٢٣ من قانون العقوبات	سجن ميونغميا ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٧٧- ساو بار لار كو (ابن يو ساو هلا كياو)	فلاح	١٠ سنوات، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، الفرع ١٧(١) و١٩(أ) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن إنسين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
٧٨- يو شوي بوكي (ابن يو كار لين)	فلاح	٣ سنوات، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الفرع ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، لاتصاله بمتمردي حزب كايان	سجن ما يو بين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤